الفصل الأول

الوجه السياسي

الحزب السياسي هو أداة العمل والمشاركة في المجتمع الحديث، والسؤال الوحيد الوارد هو: أيكون الحزب واحداً يمنع الإتجاهات السياسية الأخرى من التنظيم الحر إلى جانبه ويكون أداة المشاركة الوحيدة، أم تتعدد الأحزاب فتتيح المشاركة عن طريقها والتنافس فيما بينها؟

لقد رُفعت شعارات تشجب الحزبية من حيث هي، مثلما جاء في نظرية الإتحاد الإشتراكي التي اقتبستها مايو «بتحالف قوى الشعب العاملة» بيد أنه بعد قيام مثل هذا التحالف المكون من اتحادات نقابية، أين يكون مصدر المبادرة السياسية في هذا المجتمع؟

النظرية في الأصل مشتقه من التجربة اليوغسلافية حيث تصدر المبادرة السياسية من الرابطة الشيوعية المنضوية مع الإتحادات في تكوين واحد، ولذلك عندما اتضح في مصر أن التحالفات النقابية وحدها لا تكفي، أقيم التنظيم الطليعي ليكون مصدر المبادرات والأفكار السياسية، وهذا معناه أن يتحول الإتحاد الإشتراكي من مجرد تحالف نقابات، عبر التنظيم الطليعي، إلى حزب.

وربما وجد قطر، لم تقم فيه أصلاً أحزاب ولا نقابات ذات جذور وقامت فيه قيادة سياسية متقدمة صارت بفكرها واجتهادها ومبادراتها مصدر التفكير السياسي ثم جمعت حولها الشعب، هذا هو خلاصة التجربة الليبية على عهد العقيد معمر القذافي (١٩٦٩-٢٠١٢م) الذي انطلق من واقع جفاف الحركة السياسية الليبية وقام بالدور الذي يقوم به الحزب.

إذا أمعنا النظر في البلاد المختلفة في منتصف ثمانينات القرن العشرين، وهو

الوقت الذي يعنينا والذي قامت فيه الديمقراطية الثالثة في السودان، فسنجد صوراً مختلفة للتجربة الحزبية –ففي مصر مثلا- لم يوجد قبل ٢٣يوليو١٩٥٢م إلا حزب واحد حقيقي هو حزب الوفد، أما بقية الأحزاب في مصر فقد كانت غالبا أدوات القصر.عدا تنظيم الأخوان المسلمين الذي نشأ فشارك الوفد الشعبية والأصالة. أما الحزب الشيوعي المصري فقد كان تنظيماً صفوياً لم يتمدد شعبياً.أما بعد يوليو ١٩٥٢م فإن سيرة الحزبية في مصر غالبا تمخضت عن تنظيمات فوقية تحاول أن تتمدد شعبيا فأفلح بعضها ولم يفلح أغلبها في ذلك.

وفي بلاد الهلال الخصيب لم تكن الأحزاب التقليدية في كل من العراق وسوريا والأردن ذات جذور شعبية، فجاء حزب البعث ليقيم الأمر على نمط الحزب الواحد في سوريا والعراق. وفي الجزائر لم تعهد في الماضي القريب حزبية ذات جذور الا لجبهة التحرير الجزائرية، ولكن خروج بعض القيادات من هذه الجبهة إضافة إلى التجربة المعاصرة أدت للتصلع لتعددية جديدة في الجزائر.

وفي نيجريا نجد أن التعددية الحزبية تمتاز بأصول تاريخية على نحو يناقض الواقع التنزاني حيث تنعدم الأصول المماثلة وهلم جرا.

لقد أفرزت التجربة السودانية تعددية حزبية لها جذورها الراسخة ولم تستطع (٢٢عاما) من القهر العسكري (عهد عبود ونميري) أن تقتلعها. إنها أحزاب حقيقية بمعنى أن لها جذور شعبية راسخة ينطبق هذا على الحزبين الكبيرين كما يصدق على الحزب الشيوعي والجبهة الإسلامية وكذلك على الحركة الشعبية في جنوب السودان حينذاك.

أما أن هذه الأحزاب مع أصالتها تشتمل على معالم تخلف يختلط فيها الولاء الديني والقبلي والجهوي والفكري والسياسي فهذا أمر لا مفر منه. إن السودان متخلف إجتماعيا فكل أدوات العمل العام فيه تعكس هذا التخلف.

لعبت عوامل الولاء الديني والقبلي والجهوي والشخصية الذاتية التي يموج بها الواقع الاجتماعي السوداني، وسوف تلعب دورا في كل الأنشطة الاجتماعية

السودانية ولا سبيل للقفز فوق هذا الواقع وكل محاولة للقفز سوف تأتي بنتائج عكسية.

إن هذه الأحزاب السياسية السودانية مع ما فيها من ملامح الواقع الاجتماعي السوداني هياكل مفتوحة فحزبي الأمة والإتحادي الديمقراطي فيهما الأنصاري وغير الأنصاري، والختمي وغير الختمي، بل المسلم وغير المسلم.

وهي أحزاب متطورة ففي المرحلة الأولى كان وراء الحزب السيد الراعي ويقود الحزب أفندية،هذا الشكل كان ملائماً لمرحلة أولى. ولكن بتطور الممارسة الديقراطية سلم الجميع بضرورة انتخاب القيادة ومساءلتها وأن يكون للحزب الحق في اتخاذ أي قرار داخل أجهزته فأصحاب التأييد الديني إن أرادوا المشاركة في القرار فإنما يشاركون من موقع حزبي.

والحزبان العقائديان في السودان تطورا أيضاً تطوراً ملحوظاً (الحزب الشيوعي والجبهة الإسلامية).

أما الجبهة الإسلامية فقد خرجت من صفوية تنظيم الأخوان المسلمين السوداني إلى سند شعبي شبه عريض. وللإستشهاد على تطور الأحزاب السودانية سنتحدث عن تلك الأحزاب بحسب نتائج انتخابات ١٩٨٦:

الحزب الأول: حزب الأمة

تجربة الأمة في حركته الإصلاحية الداخلية بعد مؤتمر الحزيرة أبا في مارس ١٩٦٣م:

شهد الحزب عبر السنين حوارا داخليا حادا أعقبه انشقاق فالتئام ثم تصدي لمنازلة الدكتاتورية المايوية (١٩٦٩-١٩٨٥م) بوسائل الكفاح المسلح والهجرة فالمصالحة ثم التعبئة الشعبية.

عبر تلك المراحل استطاع الحزب أن يحقق الآتي:-

أ. إزالة الثنائية بين القيادة السياسية والقيادة الدينية، ووضع أساس انتخابي

لقيادة الحزب العليا وجميع أجهزته القيادية.

ب. وضع أساس ديمقراطي لممارسات الحزب بحيث يمكن القول إن جمع قرارات الحزب في حقبته الأخيرة(١٩٨٥م-١٩٨٩) كانت قرارات ديمقراطية نوقشت ثم أجيزت بعد تداول الرأي حولها. وسوف تنشر قريباً وقائع هذه الاجتماعات وقراراتها في سلسلة الأبحاث والدراسات إن شاء الله.

ج. شهد الحزب في ماضيه تناقضٌ بين المركزية والوعي الإقليمي في جميع أنحاء السودان مما أدى إلى لشكوى ضد ظاهرة «تصدير النواب»وحرمان الصوت الإقليمي من الدور القيادي. لقد أزيل هذا التناقض تماماً واستطاع الحزب أن يتيح التمثيل العادل لكل قواعده بصورة نموذجية.

د. لم يكن للحزب وجود في القطاعات الحديثه كالطلبة والخريجين والقطاع النسوي والمهني بيد أن الحزب في مرحلة التطور تصدى لتنظيم قواعده في هذه المجالات بصورة فاعلة.

ه. كانت الوثائق الأساسية لفكر الأنصار هي وثائق المهدية ووثائق حزب الأمة الأساسية هي وثائق الحركة الاستقلالية. فكان هذا هو المعين الفكري المتاح ولكن في عهد تطور الحزب فقد تمثل اجتهادا جديدا أبان الفكر المهدوي ومساهمته في البعث الإسلامي. كما تطرق إلى الفكر السياسي والاجتماعي للدولة الحديثه إضافة إلى الاقتصاد الدولي.هذا الاجتهاد في صيغته المستجدة في إطار معادلة الأصل والعصر أعطى الحزب أغنى مدرسة فكرية في السودان فصار طلاب الأمة ينافسون المنابر الفكرية الأخرى بعطاء مميز وممتاز وذلك في دور الجامعات والمعاهد وفي معارضهم الدورية.

و. استطاع الحزب أن يقيم لنفسه قواعد في كل أنحاء السودان بما في ذلك الإقليم الجنوبي فأشبع بذلك تطلعه لتمثيل الوطن كله.

ز. اتخذ الحزب نهجاً قومياً مكنه من مد الجسور لكل القوى السياسية والفئوية الفاعلة في الحياة السودانية، ومكنه من التعامل معها بالثقة المتبادلة.

والإحترام المتبادل.

ح. لقد كانت القوى السياسية السودانية الأخرى تتبارى في الإبتعاد من حزب الأمة، إعمالاً لدعايات ألصقت به في الماضي، ولكن في الوقت الحاضر صارت القوى السياسية السودانية تسعى جميعها في الاقتراب من حزب الأمة.

ط. خرج حزب الامة من الانكفاء السوداني إلى عقد تحالفات مع كثير من القوى السياسية في العالم العربي والأفريقي والإسلامي.

ي. قبيل الانتخابات العامة في عام ١٩٨٦م طرح الحزب عبر مؤتمر عام شامل عقد في فبراير ١٩٨٦م برنامج نهج الصحوة[١]، وخلاصته:

١. إلغاء إسلام الطوارئ المايوي وإقامة مجتمع إسلامي عصري يؤمن بأن الإسلام هو الحضارة البديلة المصححة لنقصان الحضارات الإنسانية والمنقذة لها من طغيان المادية ومفاسد الإستبداد وذلك باستصحاب الصحوة الإسلامية.

٢. إتخاذ النهج القومي في علاج إشكالية البلاد.

٣. تحرير السياسة الخارجية للسودان من التبعية والمحورية وتأكيد حرية القرار الوطني.

٤. دعم القوات المسلحة وأجهزة الدفاع والأمن.

٥. الحل السلمي للحرب الأهلية في جنوب السودان.

٦. دعم الحكم الإقليمي على أسس ديمقراطية وإعادة توزيع الثروة لصالح الريف وتحقيق المشاركة العادلة لأبنائه.

٧. إقامة نظام اقتصادي مبرأ من الظلم والاستغلال والتبعية بمشاركة القطاعين العام والخاص وذلك بدحر الأنشطة الطفيلية والفاسدة.

هذا الوصف لتطور حزب الأمة لا ينفي أن ثمة أمور قد لحقها القصور. فرغم

(١) البرنامج موجود في صفحة الحزب بالإنترنت على اللنك http://www.umma.org/03/3,4a.htm

اتساع عضوية الحزب إلا أنه لم يوفق في تنظيم ماليته بطريقه فاعلة فاعتمد كثيراً على المصادر الموسمية والتبرعات. فلم يستطع تنظيم ماليته بطريقة مؤسسية.

وفي الإطار الإعلامي أخفق الحزب: لصدور صحيفته الناطقة باسمه على نحو متقطع.

ومع أن تنظيمات الحزب القاعدية نظرياً جيدة، إلا أن تطبيقها على الواقع كان متعثراً. وواجه الحزب بعض الخلافات التي طفحت على صفحات الجرائد حيث خرجت من أجهزة الحزب الداخلية.

أولى تلك المشاكل هي مشكلة استقالة السيد **بكري أحمد عديل**[1] كوزير للصناعة في أغسطس ١٩٨٨م وقبولي كرئيس للوزراء لها، وما ترتب على ذلك من انتقادات صدرت على صفحات الجرائد.

وكان حزب الأمة قرر عن طريق مكتبه السياسي إعادة النظر في نظام الأمانة العامة الخماسية وذلك بإختيار أمين واحد مكلف.

اتخذ المكتب السياسي هذه القرارات لعدم اقتناعه بفاعلية نظام الأمانة الخماسية. ولتأخر انعقاد المؤتمر العام للحزب عن موعده في فبراير ١٩٨٨م ولكن د.**آدم مادبو**[2] لم يرض عن هذه القرارات فأعرب عن ذلك الموقف خارج

(١) بكري أحمد عديل، السيد، من قيادات حزب الأمة القومي، تقلد منصب الحاكم المكلف لشمال كردفان في العهد المايوي. انتخب في ١٩٨٦م ضمن الأمانة العامة الخماسية لحزب الأمة، واختير في (٢٠٠٠-٢٠٠٣) نائباً ثاني لرئيس الحزب. كان وزيراً للتربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي، ووزيراً للطاقة والتعدين، وزعيم اجمعية التأسيسية إبان الديمقراطية الثالثة.

(٢) آدم موسى مادبو، (ولد ١٩٤٢م) دكتور، مهندس معماري وسياسي بارز. من قيادات حزب الأمة منذ ستينات القرن العشرين، وذلك قبل خروجه عن الحزب في فبراير ٢٠٠٩، تقلد منصب وزير الدفاع (١٩٦٧-١٩٦٨م) إبان الديمقراطية الثانية وكان أصغر وزير حينها (٢٥ عاماً)، وانتخب في الأمانة الخماسية للحزب في ١٩٨٦م، وتقلد عدد من الحقائب الوزارية خلال الديمقراطية الثالثة. كان رئيساً للمكتب السياسي للحزب في التنظيم الانتقالي (٢٠٠٠-٢٠٠٣م)، وعين ثم انتخب نائباً لرئيس الحزب (٢٠٠٣م-٢٠٠٩).

الأجهزة الحزبية.

ثم لدى تكوين حكومة الوحدة الوطنية في مارس ١٩٨٩م لم يرض السيد **نصر الدين الهادي المهدي**[١] عن بعض التعيينات الوزارية إضافة إلى مسائل أخرى متعلقة بدوره، فاستقال من منصبه كنائب لرئيس الحزب.

هذه الخلافات لم تدفع أي واحد من هؤلاء للإستقالة من حزب الأمة ولا للتصويت ضده داخل الجمعية التأسيسية ولا حتى الإمتناع عن التصويت.

وتم بحث الخلافات المشار إليها بحثاً موضوعياً، وسويت تسوية ارتضتها كل الأطراف التي بادرت إلى إعلان ذلك.

لقد حصل حزب الأمة على أكبر كتلة نيابية في الإنتخابات العامة عام ١٩٨٦م واحتفظ بها متماسكة حتى آخر يوم من عمر الجمعية وقبل وأد الديمقراطية استطاع حزب الأمة إزالة جميع الخلافات التي طرأت بين قادته.

هذا الوصف بالطبع يقتصر على أداء الحزب إبان فترة الديمقراطية الثالثة، أما ما حدث بعد ذلك على عهد (الإنقاذ) فهو خارج موضوع كتابنا، ويندرج تحت محاولات الأوتقراطية في تمزيق الجسم السياسي السوداني.

الحزب الثاني: الاتحادي الديمقراطي

هذا الحزب مركب حزبي الشعب الديمقراطي سابقاً (الختمية) والوطني الاتحادي سابقاً (جماعة المرحوم الرئيس إسماعيل الأزهري). شهد هذا الحزب تطورا ملموسا في موقف قيادة الختمية التي تخلصت من القيادة غير المباشرة وصارت تعمل داخل أجهزةالحزب. هذه الخطوة دليل عافية.

والدليل على العافية أن الحزب لم ينقسم على نفسه طيلة العهد الديمقراطي، بل

(١) نصر الدين الهادي المهدي، السيد، من أقطاب أسرة المهدي وقيادات حزب الأمة القومي، اشترك في الانتفاضة المسلحة ٢ يوليو ١٩٧٦م وكان شاباً صغير السن، تقلد منصب نائب رئيس الحزب إبان الثمانينات، وتقلد المنصب من جديد بعد المؤتمر السابع (٢٠٠٩) حتى تم اعفاؤه لالتحاقه بالجبهة الثورية السودانية.

أن كل محاولات الأفراد القياديين الذين خرجوا من الحزب لإحداث شرخ فيه لم تنجح فاحتفظ الحزب بجسمه الشعبي والبرلماني متماسكاً. هذا الإنجاز ينبغي نسبته للسيد **محمد عثمان الميرغني**[1]، زعيم الحزب، فقد اكتسب مهارة ومرونة واحتراماً استطاع بها إدارة دفة الحزب والإحتفاظ بوحدته.

وكان المنتظر أن يعقد الحزب مؤتمره العام الأول ليجيز دستوره ولانتخاب قيادته ديمقراطياً، فإن حدث هذا سيتم تطور الحزب على الأسس الديمقراطية ولكن تأخر المؤتمر كثيراً دون مبرر حقيقي.

لقد عانى الحزب من أمرين هما:

أ. عدم حسم قضية القيادة عن طريق المؤتمر العام ترك مجالا لظهور قيادات اتحادية يوازي دورها دور القيادة في كثير من الأحيان هذه الظاهرة جعلت من الممكن قيام تيارات معارضة للحكومة تستند بصورة أو بأخرى على هذه الثنائية داخل الحزب رغم أنه شريك في الحكومة.

لذلك نجد في حالات عديدة أن وزراء الحزب يقرون سياسة حكومية فيعارضها آخرون من الهيئة البرلمانية فعلى سبيل المثال اتخذت الحكومة قرارا بفرض حالة الطوارئ في (٢٣ يوليو١٩٨٧) في جلسة ترأسها نائب رئيس الوزراء وهو من الحزب الاتحادي الديمقراطي ولكن ثمة اتجاه غالب في الهيئة البرلمانية للحزب عارض ذلك القرار.

وكانت الحكومة قد قررت منع المواكب حتى يتم وقف إطلاق النار لمنع المعارضين من خلق فوضى في شوارع السودان، ولكن جماعة من الاتحادي الديمقراطي سيرت موكباً للاحتجاج على ما يجري في إقليم دارفور في أبريل ١٩٨٨م.

(١) محمد عثمان الميرغني، السيد، مرشد الختمية وراعي الحزب الاتحادي الديمقراطي منذ وفاة والده السيد علي الميرغني في ١٩٦٨، تقلد رئاسة الحزب في ١٩٨٦م، دعم النظام المايوي وأيده وشارك فيه حزبه بوزراء وبعضوية في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي. والآن حزبه مشارك في حكومة (الإنقاذ) بعد أكثر من عقد ونصف قضاها في المعارضة.

لقد كان وجود انشطار تمثل في ازدواج موقف الحزب بين موقف أحدهما الشريك في الحكومة والآخر المعارض له دلالة على عدم انضباط قيادي كان من الوارد حسمه إذا قدر لمؤتمر الحزب أن يقوم ليحدد الأجهزة القيادية بصفة قاطعة.

ب. كان السيد **محمد عثمان الميرغني** هو الجهة الأكثر نفوذاً في الحزب، ولم يكن عضواً برلمانياً ولا عضواً بمجلس الوزراء، هذه الحقيقة أدت إلى أن تتخذ الحكومة قرارات في مسائل هامة فيطالب السيد **محمد عثمان الميرغني** بإعادة النظر فيها لعدم اشتراكه في اتخاذ تلكم القرارات. فمثلا قرر مجلس وزراء القطاع الاقتصادي (الاتحادي الديمقراطي ممثل بوزرائه) إقامة المجلس القومي للتخطيط لبحث وإجازة البرنامج الرباعي. لقد اتخذ هذا القرار عام ١٩٨٧ ولكن المراجعات حدت بتأخير التنفيذ عاماً كاملاً. كما حدث تأخير مماثل لقرار تكوين جهاز الأمن الخارجي بسبب إشكالات بين الحزبين كان من الممكن تفاديها.

لقد طرأت مشاكل داخل الحزب الإتحادي الديمقراطي احتويت بوسائله فلم تؤد لانقسام فيه كما تم احتواء المشاكل التي قامت بين الحزبين في مراحل مختلفة كما سنوضح، وفي نهاية المطاف لم يكن ثمة مشكل يذكر بين الحزبين.

الحزب الثالث: الجبهة الاسلامية القومية

كانت الجبهة الإسلامية صغيرة جداً وذلك في آخر انتخابات عامة قبل انقلاب مايو ١٩٦٩م، و(كان اسمها حينها جبهة الميثاق الإسلامي)، بحيث كان عدد الذين أدلوا بأصواتهم لصالحها يعادل نصف أولئك الذين أدلوا بأصواتهم للحزب الشيوعي.

نمت الجبهة نمواً ملحوظاً، ورسخت تنظيماتها في القطاع الحديث، وتمددت في القواعد الشعبية، واستطاعت كذلك أن تتخذ موقفاً قيادياً وسط تنظيمات الأخوان المسلمين العالمية. ونجحت الجبهة إلى جانب ذلك كله في تكوين إعلام حزبي قوي ومالية ضخمة ونجحت أيضاً في إقامة مؤسسات شبه مستقلة لعمل الدعوة والإغاثة والأنشطة الاجتماعية المختلفة. لقد تطورت الجبهة في كل ذلك

تطوراً إيجابياً مما كان عليه حالها في سنينات القرن الماضي، كذلك استصحبت في سياساتها قدراً من المرونة مكنها من التعامل المثمر مع الآخرين في بعض القضايا القومية. فاتفقت وهي في المعارضة مع الحكومة على التعديلات الدستورية في أول ابريل ١٩٨٧م، وقبلت مبدأ إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣م وإصدار قوانين بديلة، ودخلت في ميثاق حكومة الوفاق ببرنامج مشترك مع الأحزاب الأخرى، ولكن، لماذا قررت الجبهة التضحية بكل هذه المكاسب وهذا التطور في ظل الديمقراطية للمغامرة مع نظام عسكري؟ فإن نجح فسوف يقوم بتحجيمها إعمالا لظاهرة «البونابارتية»وخلاصتها أن العسكريين إذا نجحوا سيحتكرون القرار السياسي ولن يتركوه لجهة أخرى حتى وإن كانت هي التي أتت بهم للسلطة. وإن لم ينجح الانقلاب فإنها ستحاسب على جنايتها في العمل على تقويض الديمقراطية.

يمكن لنا أن نورد الآتي لتفسير هذا الإتجاه الخاسر:

١. عبأت الجبهة الإسلامية كثيراً من قواعدها على شعار الإسلام الفوري فتحول هؤلاء لتيار جارف خطر على قيادته نفسها فكان عليها أن تستمر حتى النهاية في المزايدة بشعار الشريعة.

٢. راود الجبهة تطلع باختصار الطريق إلى السلطة. هذا التطلع عظمه إعجاب القيادة الخفي بالحزب الشيوعي لدرجة بلغت تقليده في محاسنه وأخطائه، فما دام الحزب الشيوعي قد حاول اختصار الطريق إلى السلطة بالمشاركة في انقلاب مايو ١٩٦٩م فالتقليد وارد. وما يثير الدهشة أن الذي لعب الدور الأساسي في توريط الحزب الشيوعي في انقلاب مايو ١٩٦٩م هو نفسه الشخص الذي لعب دوراً هاماً في دفع الجبهة في ذات الطريق مع اختلاف الرايات المرفوعة، ألا وهو السيد أحمد سليمان الذي كان شيوعياً بارزاً عام ١٩٦٩م وأضحى قيادياً بارزاً في الجبهة الاسلامية عام ١٩٨٩م.

هذان السببان يفسران ما أقدمت عيه الجبهة من عمل يناقض تطورها الداخلي والظروف المحيطة التي ساعدت ذلك التطور.

الأحزاب الجنوبية

لقد ظهرت في الساحة السياسية أحزاب جنوبية كثيرة. هذه الأحزاب الجنوبية لم تتمكن من التطور الطبيعي لأن حركة العنف المسلح أدخلت معانٍ جديدة في العمل السياسي في الجنوب، وخلقت ظروفاً في الإقليم حالت دون النشاط السياسي الديمقراطي بل وأدت إلى نزوح الوجود الجنوبي نفسه شمالاً أو اللجوء لأثيوبيا وغيرها من دول شرق إفريقيا.

هذه الظروف غير الطبيعية أدت لمنع تطور الأحزاب الجنوبية، إبان فترة الديمقراطية الثالثة، ثم إلى تمزقها أمام الخلاف بين الذين يرون المشاركة في الحكومة دون التوصل لصيغة حول القوانين الإسلامية، والذين يرون ألا تتم المشاركة في الحكومة إلا إذا أرجيء أمر القوانين الإسلامية ليحسم في المؤتمر القومي الدستوري وبين هؤلاء الذين يرون قبول واقع الأقاليم الثلاثة في الجنوب وأولئك الذين يرون العودة لوحدة الأقاليم الثلاثة قبل التقسيم إضافة إلى من نادى بمعاداة حركة العنف المسلح، ومن ارتضى محاورتها أو موالاتها، لذلك تمزقت الأحزاب الجنوبية إلى أجنحة عديدة بيد أن الأمر انتهى بهذه الشظايا المتناثرة إلى تكوين جبهتين عريضتين هما:

١- جبهة الأحزاب الجنوبية

وهذه قبلت المشاركة في الحكومة دون اشتراط إحالة القوانين الإسلامية للمؤتمر الدستوري. وكانت أقرب لقبول واقع تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم.وكانت أصرح عداء لحركة العنف المسلح.

٢- جبهة الأحزاب الأفريقية:

وهذه اشترطت تحويل أمر القوانين الإسلامية إلى المؤتمر الدستوري كي يتسنى لها المشاركة في السلطة. وكانت أقرب لطلب العودة للجنوب كإقليم واحد مع ميل لحوار حركة العنف المسلح.

ومهما كان بين هاتين الجبهتين من خلافات إلا أنهما أجمعتا بعد طول حوار

على النقاط الآتية:

أ. رفض الإنفصال كخيار للجنوب، والمطالبة بالعدل والمساواة داخل سودان واحد.

ب. الإلتزام بوثائق النهج القومي في السودان: ميثاق الدفاع عن الديمقراطية والبرنامج الوطني للسلام والبرنامج المرحلي الذي وقع عليه في مارس ١٩٨٩م.

ج. المشاركة حسب الوزن النيابي في حكومة الجبهة الوطنية المتحدة.

الحركة الشعبية

سوف لن يكتمل الحديث عن القوى السياسية السودانية إبان فترة الديمقراطية إذا لم نحلل وزن ودور الحركة الشعبية في جنوب السودان. فقد اكتسبت وزناً في السياسة السودانية رغم أنها ما زالت تحمل السلاح مع وجود قيادتها بالخارج.

تعاظم هذا الدور كثيرا عندما وقع نقلاب يونيو ١٩٨٩م في السودان وتبنت الحركة الشعار الديمقراطي تبنياً كاملاً وجعلت منه قاعدة لبناء السودان الجديد الذي تنشده.

لقد صارت الحركة الشعبية قوة قومية ذات أثر في مسيرة السودان. أما بالنسبة للجنوب فإنها أعطت الجنوب لأول مرة قيادة لها وزنها الإقليمي والقومي.

لقد تطلعتُ إلى السيد **وليم دينق**[1] (رحمه الله) ليلعب هذا الدور ولكن أيدي الغدر لم تمهله.

إن وجود قيادة بهذه القدرات يسهل مهمة التفاوض للإتفاق حول المسائل الأساسية المختلف عليها في السودان بين العناصر المكونة لسكانه، كذلك إن في

(١) وليم دينق (١٩٢٩ - ٥ مايو ١٩٦٨م) السيد، سياسي جنوبي، كان زعيما لحزب سانو، ومن أوائل الزعماء الجنوبيين الذين استجابوا لتغيير الديمقراطي في الحكم إبان ثروة أكتوبر ١٩٦٤م وعادوا للسودان من دول الجوار الأفريقي. اغتيل في مؤامرة لم تكشف أبعادها حتى الآن. جمعته بالسيد الصادق صداقة وتحالف كان واعداً.

بروز هذه القيادة بلورة للرأي الآخر في السودان تجعل للإتفاق قيمة أبقى.

الحزب الشيوعي السودانيً

وهنالك الحزب الشيوعي السوداني الذي نما حتى صار أهم حزب شيوعي في المنطقة العربية والأفريقية، ثم تورط في انقلاب مايو١٩٦٩م، فخاض التجارب المريرة التي ذهبت بعطائه ودوخته.

لقد لعب الحزب الشيوعي دوراً هاماً في السياسة السودانية، لا لمجرد تطوره الذاتي فحسب، ولكن للأفكار والأساليب التي انتشرت عنه، فاستحدثت منها القوى السياسية والفئوية الأخرى.

أ. كانت القوى السياسية السودانية بعيدة كل البعد عن مخاطبة تنظيمات القوى الحديثة، فالحزب الشيوعي الذي استمد هذا الإهتمام من مصادر الثورة الاجتماعية في أوروبا وآسيا فتح الباب في هذا المجال.

ب. الإهتمام بقضية التنمية وربطها بالعدل الاجتماعي اتخذ شكلاً محدداً في البرامج الشيوعية.

ج. تطوير البعد الخارجي في السياسة الداخلية أيضاً فتحت بابه السياسات والممارسات الشيوعية.

ومثلما أثر الحزب الشيوعي السوداني في الحركة السياسية والنقابية السودانية، فإنه تأثر أيضا بالسياسة السودانية والواقع الاجتماعي السوداني، يساعده على ذلك الإنتفاع بالتجربة المرة. فسكت عن الفتنة الطبقية في مجتمع لم تتأطر فيه الطبقات بالصورة المعهودة في أوروبا أصلاً، وأدرك أهمية الولاء الوطني كشرط للإنتماء الأممي، وأدرك أهمية الدين كقوة اجتماعية ينبغي احترامها ولا يجوز إغفالها، كما أدرك أهمية الديمقراطية والحريات الأساسية شرطاً للعمل السياسي في المجتمع الحديث.

هكذا خلقت ظروف السودان تفاعلاً بين الحزب الشيوعي والمجتمع السوداني مكنه من نشر بعض الأفكار والممارسات على الصعيد القومي السوداني

ودفعه لتطوير آرائه وممارساته في اتجاه لحقته فيه آراء الشيوعية الصينية ثم السوفيتية، وانفتح الباب بموجبه لتطورات في المجر وبولندا لا حد لما ستأتي به من جديد.

حزب البعث العربي الاشتراكي

وفي أثناء العهد المايوي نشأ تنظيم جديد هو البعث العربي الإشتراكي في السودان. ظل هذا الحزب ضيق القاعدة الشعبية ذي قيادة صفوية وله إمكانات إعلامية ومالية كبيرة. ورغم ذلك فإنه استطاع أن يضيف للفكر البعثي المعروف اهتماماً بخصوصيات السودان. واستطاع بتقديره لتلك الخصوصيات أن يلعب دوراً إيجابياً في مؤتمر كوكادام[1]، وفي المؤتمر القومي الإقتصادي الأول والثاني، وفي ميثاق الدفاع عن الديمقراطية وفي لبرنامج المرحلي.

***

وعلى طول الفترة الديمقراطية كانت الأحزاب السياسية السودانية رغم اختلاف اجتهاداتها الفكرية والسياسية على وصال واتصال بي كرئيس للوزراء تجتمع إليّ في اجتماعات دورية للإستماع لموقف الحكومة حول قضايا الساعة، وللتعليق برأيهم فيها أو إثارة أية موضوعات يرونها.

وكانت الأحزاب السياسية السودانية تُدعى فتلبي الدعوة لاستقبال زوار السودان الأجانب إلى جانب الإجتماعات القومية مثل:

١- المؤتمر القومي الإقتصادي الأول، فبراير ١٩٨٦م.

٢- المجلس القومي للتخطيط الإقتصادي، أغسطس١٩٨٨م.

٣- المؤتمر التمهيدي للميثاق الإجتماعي لعام١٩٨٨م.

(١) المؤتمر الذي انعقد للحوار بين الأحزاب السياسية السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بمدينة كوكادام الأثيوبية في الفترة من ١٤/ ٣/ ١٩٨٦الى ٢٨/ ٣/ ١٩٨٦م. واشتركت فيه أحزاب: الأمة- الشيوعي- الاشتراكي الإسلامي- البعث- الناصريون- اتحاد القوى الوطنية- والمؤتمر الديمقراطي. والتجمع النقابي بكل نقاباته. وصدر عنه إعلان كوكادام.

٤- المؤتمر التداولي للإيرادات البديلة، ديسمبر ١٩٨٨م.

٥- محادثات البرنامج المرحلي-فبراير ١٩٨٩م.

الجمعية التأسيسية

كانت الجمعية التأسيسية المنتخبة عام ١٩٨٦م أفضل جمعية تأسيسية عرفها السودان في تاريخه الحديث، وذلك لأنها تميزت عن سابقاتها بالآتي:

١. لم تشهد انقسامات كبيرة. فالبرلمان المنتخب عام ١٩٥٤م شهد انقسام الحزب الوطني الاتحادي[١] والبرلمان الثاني المنتخب عام ١٩٦٥م شهد انقسام حزب الأمة[٢]. أما هذه فلم تشهد انقساماً.

٢. لم تشهد ظاهرة تصدير المرشحين، فقد كان المرشحون من كل الأحزاب بتأييد القواعد في دوائرهم، هذا لا ينطبق على البرلمانات السابقة.

٣. لم تشهد ظاهرة نخاسة النواب، وتحول الأعداد الكبيرة من حزب إلى آخر، وهي ظاهرة عرفتها البرلمانات الأخرى.

٤. كان مستوى التعليم والثقافة والوعي فيها عالياً جداً، بحيث يمكن القول إن نصف أعضائها كانوا حملة شهادات والنصف الآخر غالبا أعلى قدر من التعليم والتجربة.

بيد أن الجمعية قد رزئت بظاهرتين سلبيتين:

---

(١) انقسم الوطني الاتحادي في يوليو ١٩٥٦م إلى حزبي: الوطني الاتحادي بزعامة السيد إسماعيل الأزهري، والشعب الديمقراطي الذي كان يضم الختمية برعاية السيد علي الميرغني، وبناء على ذلك تمت إقالة حكومة السيد إسماعيل الأزهري وتكوين حكومة السيد عبد الله خليل الأولى الائتلافية بين الأمة والشعب الديمقراطي.

(٢) انقسم حزب الأمة في يوليو ١٩٦٦م إلى حزب الأمة جناح الإمام الهادي وحزب الأمة جناح السيد الصادق المهدي، وبناء عليه تمت إقالة حكومة السيد محمد أحمد المحجوب الأولى، وتكوين حكومة السيد الصادق المهدي في ٢٧ يوليو ١٩٦٦م. كلتاهما كانت بالائتلاف مع الحزب الوطني الاتحادي برئاسة السيد إسماعيل الأزهري.

الأولى: كثرة غياب النواب في الجلسات، وهي ظاهرة ارتبطت بكل البرلمانات في العالم بيد أنها ظهرت بصورة مخلة لأن اللائحة كانت تتطلب نسبة عالية من الحضور حتى في الجلسات العادية على غير ما درجت عليه برلمانات العالم، واستمر هذا إلى أن تم تعديل اللائحة أخيراً.

الثانية: تأخر تكوين لجان الجمعية لدرجة أثرت سلبا على أدائها، ويعزى السبب لتأخر حزب الإتحادي الديمقراطي في تقديم مرشحيه لهذه اللجان.

ورغم ذلك فإن الجمعية قد قامت بدورها التشريعي، وبدورها في مراقبة الحكومة إضافة إلى الدور الدبلوماسي المتمثل في استقبال الوفود وإيفاد النواب إلى الخارج، وخلت الجمعية غالباً من التهريج ومبتذل الحديث، بل كان المناخ فيها ودياً بين النواب. وخلت الجمعية من الإجراءات الكيدية حتى أنه لم يناقش فيها مرة واحدة سحب الثقة من الحكومة.

وانعكس في الجمعية نجاح التجربة الديمقراطية السودانية. فكانت حكومة الوحدة الوطنية (الحكومة الأولى) تحظى بتأييد ٧٠٪ من النواب. وحظيت حكومة الجبهة الوطنية المتحدة (الحكومة الاخيرة) بتأييد ٨٠٪ من النواب.

المعهود في الحكومات أنها تفقد السند البرلماني بالتدريج مع مضي الزمن، أما أن يكون الإتجاه هو العكس أي حدوث زيادة في السند البرلماني فإن في هذا تأكيد لنجاح التجربة.

ربما لم يتابع كثير من الناس هذه التطورات، ولعل تغيير الحكومات قد بدا لهم كأنه لعبة كراسي.

ولإزالة هذا اللبس وتوضيح أسباب اختلاف الحكومات من حكومة الوحدة الوطنية، إلى حكومة الوفاق الوطني، إلى حكومة الجبهة الوطنية المتحدة، فإننا نسلط الضوء على ما جرى ليتضح أنه جزء لا يتجزأ من حركة التطور السياسي والممارسة الديمقراطية السليمة.

لقد كونتُ ثلاث حكومات في الفترة الديمقراطية تمت تسميتها على التوالي:

١- حكومة الوحدة الوطنية (١٩٨٦-١٩٨٨م).

٢- حكومة الوفاق الوطني (١٩٨٨-١٩٨٩م).

٣- حكومة الجبهة الوطنية المتحدة (مارس١٩٨٩-يونيو١٩٨٩م).

وكانت التغييرات أشبه بتعديلات وزارية منها بتغييرات جذرية في الحكم.

قبل الخوض في تفاصيل التجربة سنتناول بيان كيفية انتقال السلطة من الاستبداد إلى الحرية عبر ثورة رجب/ ابريل ١٩٨٥م وكيفية انتقال السلطة من الحكم الانتقالي القائم على التراضي إلى الحكم الديمقراطي القائم على نتيجة الانتخابات العامة.

أيام مايو الأخيرة

كان نظام مايو نظاماً محاكياً عديم الأصالة، فنقل إلى السودان تجربة الاتحاد الإشتراكي من مصر، وهي تجربة فشلت في مصر نفسها كما فشلت في كل البلاد العربية الأخرى التي اقتبستها من مصر، مثل: سوريا، والعراق، واليمن، وليبيا.

فكرة الاتحاد الإشتراكي هي أن تحل محل الأحزاب في قيادة البلاد سياسياً، وفي إتاحة المشاركة الشعبية والجماهيرية والفئوية عن طريق تحالف خمس فئات سميت قوى الشعب العاملة: العمال، والمزارعون، والموظفون، والجنود، والرأسمالية الوطنية.

لقد كانت هذه القطاعات محض لافتات، بينما كانت السلطة الحقيقية يمارسها **جعفر نميري**[1] مستنداً على سيطرة انقلابية على القوات المسلحة.

إن للقوى السياسية والحزبية والفكرية في السودان جذوراً عميقة، ولذلك كان

(١) جعفر محمد نميري (١٩٣٠-٢٠٠٩)، المشير، قاد الانقلاب المايوي الذي أطاح بالحكم الديمقراطي الثاني في السودان وأسس حكما شمولياً دموياً دمر الاقتصاد واتخذ سياسة خارجية منحازة، في الفترة (١٩٦٩-أبريل ١٩٨٥م) حيث أطاحت به الانتفاضة الشعبية، وظل مقيماً في القاهرة طيلة عهد الديمقراطية ولكنه عاد إبان حكومة (الإنقاذ) وتم تكريمه من قبلها.

أمراً شكلياً لم يمس واقع وجودها، وكذلك إن للنظم النقابية في السودان جذوراً وتجارب فلم يستطع النظام أن يهمشها كما أراد.

لقد شكلت القوى السياسية الحزبية والنقابية الحرة تياراً رافضاً فلم يحظ النظام المايوي أبداً بالإستقرار ولا بالقبول.

ودون الولوج في تفاصيل المعارضة والمقاومة لنظام مايو، وهي أمور فصلناها في مجال آخر (انظر كتاب: المصالحة الوطنية من الألف إلى الياء)[1] نتناول تطورات العام الأخير لنظام مايو.

قرر جعفر نميري في عام ١٩٨٣م تطهير الهيئة القضائية، فطرد عدداً من القضاة ورماهم بسوء الأخلاق والسلوك. هذا الإجراء عارضته الهيئة القضائية وتبعه تقديم القضاة لاستقالات جماعية. ولما استمروا في صمودهم حاول نميري الاستنجاد بقضاة من مصر أو بتعيين إداريين في المعاش للقضائية، فلم يفلح. وفي النهاية قرر التراجع أمام موقف القضاة، ولكنه قرر كذلك أن يغطي تراجعه بحركة هجومية فأعلن ما أسماه «الثورة التشريعية» فاشتملت على إصدار قوانين إسلامية.

لقد اعتقد نميري أن هذا الإجراء سوف يمكنه من أن يكون حاكماً مطلقاً، طاعته واجبة لأنه طبق الشريعة. واعتقد أن أحكام الشريعة نفسها بما تتيح من عقوبات على الردة والبغي ستعطيه عصا غليظة لردع معارضيه، واعتقد أن أحكام الحدود ستروع المواطنين وتجعل الجميع تحت رحمته.

وكان نميري وهو يقدم على هذه الثورة التشريعية حريصاً على ألا ينسب الفضل فيها لأحد سواه، لذلك لم يشرك أياً من حلفائه في توقيتها ولا في صياغة قوانينها. بل أوكل هذا الأمر برمته إلى «**النيل أبو قرون**[2]»، وهو شخص سبق له أن التقاه في

(١) نشر الكتاب في العام ١٩٧٨م بعنوان المصالحة الوطنية السودانية.

(٢) النيل عبد القادر أبو قرون (ولد ١٩٤٨م) السيد، ولد بقرية أبو قرون وهو ابن الشيخ عبد القادر أبو قرون أحد خلفاء الطريقة القادرية ، تلقى دراسته الجامعية بكلية الحقوق جامعة الخرطوم، تحول بعدها لحلقات الذكر وارتدى زيا غريبا وأطلق شعره وعمل بالقضاء. التقى به جعفر نميري في حلقة ذكر بحمد النيل وضمه إلى مستشاريته.

حلقة ذكر صوفي فاستصحبا تطلعات غيبية غامضة حول دور ديني يقوم به نميري في السودان.

فكلف أبوقرون بصياغة القوانين الإسلامية حيث استعان بصديق له يدعى **عوض الجيد**[1] إضافة إلى **بدرية سليمان**[2].

وبسرعة انبرى الرجلان لمهمتهما، وصاغا القوانين التي أصدرها نميري فيما بعد بأمر جمهوري في ٨/ ٩/ ١٩٨٣م.

صيغت القوانين على عجل، وصدرت على عجل كذلك، وأمر النميري مجلس الشعب بألا يخضعها للإجراء التشريعي المعهود. فقررت لجنة التشريع إجازتها دون مناقشة باعتبارها توجيهاً قيادياً.

انقسم المسلمون في السودان أمام هذا الإجراء، فالأغلبية رفضته وشجبت عيوبه. والأخوان المسلمون (الجبهة الإسلامية القومية فيما بعد) أيدوه واعتبروه امتثالاً لأمر الله، والجنوبيون رفضوه بمن فيهم أولئك الذين كانوا متحالفين مع النظام المايوي.

وفي يوم ١٨/ ٩/ ١٩٨٣م احتشد الناس لصلاة عيد الأضحى المبارك في الجامع العتيق أمام قبة الإمام المهدي وأممتُ الناس وأشرت إلى القوانين التي أصدرها النظام وقلتُ إننا نرحب بتطبيق الشريعة في السودان، ونعتبره واجباً دينياً

(١) عوض الجيد محمد أحمد، (ولد ١٩٤٦م) تخرج من جامعة الخرطوم كلية الحقوق، بدأ عمله كمساعد في مكتب النائب العام واستقال في منتصف السبعينات، والتحق بالمحاماة. وينتمي للشيخ عوض الجيد الصوفي، وهو من المتحدثين في الغيبيات ما هيأه للقرب واقترحه أبوقرون للجنة التي صاغت قوانين سبتمبر ١٩٨٣م.

(٢) بدرية سليمان (ولدت ١٩٤٨م)، السيدة، تخرجت من كلية الحقوق بجامعة القاهرة فرع الخرطوم، وعملت فترة في مكتب المرحوم السيد عبد الرحمن النور، وكانت في مطلع حياتها عضوة بالحزب الاتحادي الديمقراطي، ثم انضمت للقوميين العرب، تعرف بها جعفر نميري وجعلها مستشارته القانونية. واشتركت في صياغة قوانين سبتمبر. وبعد (الإنقاذ) عادت لتقلد مناصب قيادية فهي الآن قيادية بالمؤتمر الوطني ورئيسة لجنة التشريع في المجلس الوطني.

ووطنياً، ولكن التشريعات التي صدرت تميزت بالآتي:

١- أنها صدرت بدون دراسة وشورى.

٢- أنها بدأت تطبيق الشريعة بالعقوبات، وهي معلوم أنها وسائل يحمي المجتمع المسلم بها نفسه، فينبغي أن يسبقها قيام المجتمع المسلم العادل الرحيم فتصدر من بعد لحمايته.

٣- أنها لم تأخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية، فعمر بن الخطاب رضي الله عنه لم يطبق حد السرقه على غلامي حـطب بن أبي بلتعة لأن أجورهما لا تكفي حاجتهما، كذلك جمد حد السرقة في عام الرمادة (مجاعة عام ١٨هـ).

نتيجة لهذا الرفض تم اعتقالي مع نخبة من شيوخ وقيادات وكوادر الأنصار في يوم ٢٥/ ٩/ ١٩٨٣م.

أما الأخوان المسلمون بقيادة الترابي[1] فقد رحبوا مع آخرين بالقوانين الجديدة، واستعدوا لتطبيقها على أوسع نطاق، ونظموا الاحتفالات الشعبية لها داخلياً، وساعدوا على دعوة عدد كبير من العلماء المسلمين من خارج السودان لمباركة المسيرة (مسيرة السودان الإسلامية).

ولكن كل هذا الضجيج لم يفلح في صرف نظر أهل السودان عن مشاكلهم الملحة، وإخفاق النظام في حلها، فتعددت إضرابات النقابات: أضربت نقابة الأطباء في أغسطس ١٩٨٤م، وأضربت بعدها نقابة المحاسبين والصيارفة..إلخ.

(١) حسن عبد الله دفع الله الترابي (ولد في فبراير ١٩٣٢م) الدكتور، سياسي بارز وأستاذ سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم، انضم لتنظيم الإخوان المسلمون وصار من أبرز قياداته. انشق التنظيم لاحقا إلى جناحين أحدهما بقيادته والآخر بقيادة الأستاذ صادق عبد الله عبد الماجد. تحول التنظيم تحت قيادته إلى جبهة الميثاق الإسلامي، ثم الجبهة الإسلامية القومية، إبان الديمقراطية الثالثة، التي دبرت بقيادته انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩م، ودخل سجن كوبر للتمويه، أطلق سراحه وصار الأمين العام للمؤتمر الوطني الحزب الحاكم، في ٢٠٠٠م حدثت مفاصلة بينه وبين المشير البشير رئيس النظام، وفي العام ٢٠٠١م انشق الحزب وصار أمينا عاما للمؤتمر الشعبي الذي عارض النظام والآن يحاوره ضمن خطته التي رفضتها المعارضة.

أمام سيل الإضرابات هذا قرر النظام إعلان حالة الطوارئ، وأقام في ظلها محاكم سياسية التكوين سماها (محاكم العدالة الناجزة) لتستخدم القوانين الجديدة بطريقة مختصرة متخلية من ضوابط العدالة جملة واحدة، مروعة المواطنين أيما ترويع.

وبينما كان النظام يلوح بهذه العصا الغليظة، وتعمل محاكم العدالة الناجزة بالضرب بها أثناء الليل وأطراف النهار بصورة مسرحية قطعاً وجلداً وقطعاً من خلاف، دون مراعاة لقواعد الإثبات الشرعية، كانت المجاعة تلتهم السودان، بل كان حال السودان كأن الطبيعة نفسها أعلنت الحداد، فسجل نهر النيل أسوأ إنحسار له منذ قرن، وأمسكت السماء تماماً بحيث صار موسم عام الشريعة ٨٣/ ١٩٨٤م هو عام «رمادة» بالسودان.

الانتفاضة المباركة

لقد اعتادت الحركة الطالبية السودانية أن تكون ضمير شعبها في السودان وكانت رأس الرمح في التعبير عن مواقفه يساعدها على ذلك حماسة الشباب ومثاليته وتجمعها بأعداد كبيرة في مواقع الدرس والتحصيل ودور الجامعات والمعاهد.

إن لحركة الأخوان المسلمين باعاً طويلاً في العمل الطالبي مما أدى لتبعية معظم الإتحادات الطالبية لها. هذه التبعية مكنت الإخوان المسلمين لبعض الوقت من تجميد دور الطلبة الريادي المعهود إزاء القضايا المصيرية.

وفي أكتوبر ١٩٨٣م استطاع الطلبة الأنصار في جامعة أم درمان الإسلامية أن يكّونوا تحالفاً طالبياً هزم الإخوان المسلمون مزيحاً لهم من قيادة اتحاد الطلبة، فتم تكوين اتحاد طالبي من قوى هذا التحالف الجديد، فسّير الاتحاد الجديد موكباً معارضاً للسلطة في ٢٦ مارس ١٩٨٥م، فتحالفت مع هذا الموكب قطاعات أخرى من قواعد الطلبة والمواطنين فكانت رأس الرمح لانتفاضة رجب/ أبريل ١٩٨٥م.

دعت نقابة أساتذة جامعة الخرطوم لموكب يبرز المعارضة للنظام في يوم ٣ أبريل ١٩٨٥م، واستجاب للدعوة عدد من النقابات المهنية: الأطباء، المهندسون، المحامون، البنوك، المحاسبون والصيارفة، وقبل خروج هذا الموكب أعلن النظام لموكب أسماه موكب الردع يوم الثلاثاء ٢ أبريل ١٩٨٥م.

كان موكب الردع هزيلاً، وكان موكب الأربعاء ضخماً عظيماً اشتركت فيه النقابات المذكورة، والأحزاب السياسية السودانية، وعندما تم بحث الدور السياسي المطلوب من موكب الأربعاء كان الرأي أن يكون:

أ. التوقيع على ميثاق وطني يضم كل القوى السياسية المشاركة في الموكب.

ب. إعلان إضراب سياسي يلتزم به ويعمل له الجميع حتى سقوط النظام المايوي.

وفي مساء يوم الثلاثاء ٢ أبريل كتبتُ بخط يدي مشروع الميثاق الوطني وقمت بتسليمه للسيد أمين مكي مدني[1]، فأوصله للآخرين حيث وافقوا عليه، وتم توقيعه مساء الجمعة ٥ ابريل ١٩٨٥م من قبل الأحزاب: حزب الأمة، الاتحادي الديمقراطي، الحزب الشيوعي، نقابات: الأساتذة، المحامون، الأطباء، المهندسون، البنوك والصيارفة، والتأمينات. ثم انفتح الباب على مصراعيه ليوقع عليه آخرون من أحزاب ونقابات.

(١) أمين مكي مدني (ولد ٢ فبراير ١٩٣٩م)، دكتور، المحامي، القاضي، والمحاضر الجامعي، والسياسي والإداري والخبير والناشط في مجال حقوق الإنسان، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، عمل بمكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والبنك الدولي والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا. حصل على جائزة هيومن رايتس ووتش لمراقبة حقوق الإنسان، وجائزة نقابة المحامين الأمريكية لحقوق الإنسان (١٩٩١)، وجائزة الاتحاد الأوربي لحقوق الإنسان مؤخراً. وزير الأشغال والإسكان في الحكومة الانتقالية (١٩٨٥-٨٦م)، رئيس التنظيم الشعبي السوداني للدفاع عن الديمقراطية والوحدة الوطنية، الخرطوم، ١٩٨٦-١٩٨٩م. رئيس كونفيدرالية منظمات المجتمع المدني (٢٠١٢-٢٠١٥م)، ورئيس مبادرة المجتمع المدني العضوة في تحالف نداء السودان (ديسمبر ٢٠١٤م).

وفي يوم الجمعة ٥ أبريل ١٩٨٥م اجتمع المصلون لصلاة الجمعة في جامع الهجرة بود نوباوي وهناك خطبت فقلت:

١. لا عذر لأحد في سكوت على ما يحدث في السودان اليوم، وعلينا أن نتحرك جميعاً لإسقاط هذا النظام الظالم.

٢. إلتزام الإضراب العام وتسيير المواكب ودعم التظاهرات وتأييد الميثاق الوطني الذي قدمناه للآخرين ومهرناه معهم.

٣. على القوات المسلحة والنظامية الأخرى رفع يدها عن النظام المايوي وأن تتحرك لإسقاطه مؤيدة الشعب ومنحازة لمواقفه.

وبعد الفراغ من الصلاة تظاهر المصلون في موكب كبير إلى قلب مدينة أم درمان وقامت تظاهرات عديدة من أم درمان، والحقيقة أن العاصمة كلها قد سيّرت التظاهرات ضد نظام المخلوع.

ولم تكن الحركة عاصمية فقط فقد كان أول إقليم من السودان يحرك مواجهة العام الأخير لنظام المخلوع هو إقليم دارفور، ولعبت كذلك انتفاضة وموكب مدني دوراً هاماً في محاصرة النظام.

وفي أوساط القوات المسلحة تمت تحركات وسط صغار الضباط لاتخاذ موقف موحد من الأحداث.

وكان المرحوم فريق (م) **محمد توفيق خليل**[1] قائد سلاح المهندسين يومذاك يدير حواراً معي نيابة عن زملائه حيث نقل لي بأنهم كقادة قرروا تحديد موقفهم بعد تقييم موكب المعارضة (موكب الأربعاء) وموكب الردع الخاص بالاتحاد الإشتراكي والمقارنة بين الموكبين ومن ثم الإنحياز للأغلبية. وأوضح بأن صغار الضباط يمارسون ضغطاً على القادة للإنحياز للشعب بينما القائد العام الفريق

(١) محمد توفيق خليل، فريق مهندس (م)، تولى منصب رئيس هيئة الأركان للإمداد حتى ١٩٨٣م، ثم قائد سلاح المهندسين حتى أواخر العهد المايوي، وصار عضو المجلس العسكري الانتقالي بعد الانتفاضة (١٩٨٥-٨٦م).

سوار الذهب ما يزال متردداً بسبب بيعته لجعفر نميري.

فأرسلتُ رسولاً للفريق سوار الذهب ينصحه بالإنحياز إلى جانب موقف الشعب السوداني لحقن الدماء أو التنحي وأخيراً اختار الفريق الإنصياع لرأي الأغلبية.

وفي مساء الجمعة ٥ أبريل ١٩٨٥م قررت القوات المسلحة تأييد الموقف الشعبي بإجماع الرأي فيها وهكذا في صباح السبت ٦ أبريل ١٩٨٥م أعلنت قيادة القوات المسلحة إنحيازها لرغبة جماهير الشعب السوداني واستلام السلطة وخلع جعفر نميري والعودة إلى الديمقراطية.

الفترة الانتقالية (١٩٨٥- ١٩٨٦م)

كوّنت القيادة العامة للقوات المسلحة مجلساً برئاسة الفريق أول عبدالرحمن سوار الذهب ليتولى الشؤون السيادية والتشريعية، واختارت مجلساً للوزراء مدنياً ليتولى الشئون التنفيذية، ويكمل الدور التشريعي.

ومنذ سقوط نظام مايو اقترح حزب الأمة أن يتولى المسئولية الحكومية في الفترة الإنتقالية وزراء من التجمع النقابي بصفته جهة محايدة، ولكي تنصرف الأحزاب لتنظيم نفسها والتحضير للانتخابات العامة. وافق الآخرون على هذا الإقتراح فاختير رئيس الوزراء من التجمع (د. **الجزولي دفع الله**[1]) وكذلك أعضاء مجلس الوزراء الآخرين.

وكان من المنتظر أن تضع حركة الجيش الشعبي سلاحها تلبية لنداء النظام الجديد في السودان كيما يتفق على السلام وإعادة تعمير الجنوب، ولكن الحركة الشعبية والجيش الشعبي رفضا التجاوب بل أطلقا على نظام الفترة الإنتقالية صفة الطبعة الثانية من مايو.

(١) الجزولي دفع الله (ولد 1935 م) دكتور، طبيب ونقابي وسياسي، كان نقيب الأطباء (١٩٨٢- ١٩٨٥م) اختاره التجمع النقابي رئيساً لوزراء الحكومة الانتقالية (٢٢ أبريل ١٩٨٥- مايو ١٩٨٦م)، يمارس الطب في عيادته ببحري: ورئيس اللجنة القومية لمكافحة المخدرات.

إن الحرب الأهلية السودانية هي أسوأ ما خلف نظام مايو من آثار في السودان.

لقد كان النظام المايوي يباهي بأنه هو الذي حقق السلام في السودان، صحيح إن النظام المايوي عقد مع حركة أنانيا الأولى اتفاقية أديس أبابا في ١٩٧٢م. حيث قام بموجبها صلح تلاه حكم ذاتي إقليمي في جنوب السودان.

استمر هذا السلام حتى عام ١٩٧٥م، حيث قامت حينها حركة مسلحة أطلقت على نفسها أنانيا الثانية.

وكانت اتفاقية أديس أبابا قد أقامت الحكم الذاتي الإقليمي على الجنوب كإقليم واحد. ولكن جعفر نميري قرر تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم استجابة لرأي بعض حلفائه مثل جوزيف لاقو، ولكي يضعف مركز القوة الجنوبي لأن المجلس التنفيذي كان قد عارض قراره الذي اتخذه لإقامة مصفاة البترول في كوستي، بينما كان المجلس الجنوبي يرى أن تقام المصفاة في بانتيو.

هذه المسائل: تقسيم الجنوب، إقامة المصفاة في كوستي، وحدة الأزمة الإقتصادية في الجنوب أظهرت معارضة واضحة بالجنوب لنظام جعفر نميري.

وكانت إتفاقية ١٩٧٢م قد اشتملت على اتفاق عسكري بموجبه تكون القوات المسلحة في الجنوب مناصفة بين القوات المسلحة القومية وبين القوات التي كانت قوام أنانيا الأولى، واتفق أن يستمر هذا النظام مؤقتاً لمدة خمسة أعوام، ثم بعدها تدمج القوات في بعضها. تأخر تنفيذ الدمج إلى عام ١٩٨٢م، وعندما تم الابتداء في التنفيذ لم يراع واقع الحال إزاء القوات في الجنوب، ولذلك عندما أُمرت الكتيبة ١٠٥ من بور بالنقل للشمال رفضت الإذعان، ومن ثم وجهت القيادة العسكرية لتطويقها، فأدى ذلك لقتال التجأت بعده فلول الكتيبة ١٠٥ إلى الغابة وانضمت في الأول لحركة أنانيا الثانية، ولكن بعد حين اختلف هؤلاء، وكانوا بقيادة جون قرنق[1] فكّونوا الحركة الشعبية وذراعها العسكري الجيش

(١) جون قرنق ديمابيور (23يونيو ١٩٤٥م- ٣٠ يوليو ٢٠٠٥م) الدكتور، العقيد، سياسي ومفكر وعسكري جنوبي، زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان المكونة في ١٦ مايو ١٩٨٣م. النائب

الشعبي ولجأوا إلى أثيوبيا.

كانت أثيوبيا قد دخلت في حلف مع ليبيا واليمن الجنوبي، في حلف مضاد للمحور السوداني المصري، احتضن ذلك الحلف الحركة المناوئة للنظام السوداني ومنحها التمويل والتدريب والتسليح وكل ما تحتاجه لنشاطها.

وبسرعة جداً استطاعت الحركة أن تحدث أثراً على نظام نميري، فقد أرعبت العاملين في حفر قناة جونقلي مما أدى لتوقف سير الأعمال فيها، ثم أرعبت العاملين في حقل استخراج البترول في شمال أعالي النيل فتوقف نشاطهم، وتعرضت أيضا لسير حركة النقل النهري بين الجنوب والشمال بالهجوم فأعاقت هذه الحركة.

لقد لعبت الحركة الشعبية دوراً في رعزعة نظام نميري، ولكنها رفضت التعامل مع النظام الذي أسسته ثورة رجب/ أبريل ١٩٨٥م، وواصلت خطها فلم تتمكن الحكومة الانتقالية من عمل شئ من أجل السلام أثناء العام الإنتقالي.

عجزت الحكومة الانتقالية عن تنفيذ ميثاق الانتفاضة بالأسلوب الثوري، فلم تلغ قوانين سبتمبر ١٩٨٣م، وتركت ذلك للحكومة المنتخبة، وعندما تطرقت لعودة الديمقراطية لم تضع الضوابط للتنظيم الحزبي والعمل النقابي والعمل الصحافي التي ترشد الممارسة الديمقراطية، وكان متوقعاً أن تنظر حكومة الفترة الإنتقاليه في وسيلة لتمثيل القوى الحديثة.

أمام كل هذه التطلعات سكتت الحكومة الإنتقالية مفضلة أن تكون حكومة إدارية محايدة ترسم الخطي لإعادة الديمقراطية وفق النمط الكلاسيكي.

إن ترك قوانين سبتمبر على ما كانت عليه، وعدم النظر في ترشيد التنظيم الحزبي والنقابي والصحافي بصورة تتجنب أخطاء الديمقراطية الكلاسيكية تفريط كان يمكن للحكومة الانتقالية كمنبر ثوري سوداني أن تتجنبه وتمهد بذلك تمهيداً

الأول لرئيس جمهورية السودان ورئيس حكومة الجنوب في الفترة (٩-٣٠ يوليو ٢٠٠٥م) حيث قتل في حادث تحطم مروحيته وهو عائد من يوغندا.

صالحاً للنظام الديمقراطي القادم.

ووجه آخر من وجوه التركة التي تركتها الفترة الإنتقالية هو أن بعض النقابيين الذين استوزروا استجابوا لمطالب نقاباتهم بشكل غير مدروس وشامل، مما خلق سباقاً مطلبياً فتح باباً لحقت أضراره النظام الديمقراطي فيما بعد.

ومن أهم تركات الحقبة الانتقالية أن المجلس العسكري الانتقالي وضع قانوناً للقوات المسلحة جعلها شبه مستقلة من الجهاز التنفيذي في الدولة التي هي جزء لايتجزأ منه، فحصر ذلك القانون السلطات في يد القائد العام، وهمش وزير الدفاع لدرجة قصوى، وبالتالي أضعف الصلة بين الحكومة والقوات المسلحة.

تلك عوائق أورثتها الحقبة الانتقالية للنظام الديمقراطي.

بيد أن الحقبة الإنتقالية نجحت نجاحاً باهراً في نقل السلطة سلمياً من ربقة الاستبداد إلى بهو الحرية، ومنها إلى الحكومة المنتخبة، كما نجحت في إدارة البلاد بحيدة تامة وإجراء الانتخابات العامة في موعدها رغم ضيق الوقت.

نتائج الانتخابات، أبريل ١٩٨٦م

أجريت الانتخابات في السودان في ٢٦٠ دائرة كسبتها الأحزاب المتنافسة على النحو التالي:

١٠٥ حزب الامة (١)

٦٣ الاتحادي الديمقراطي (٢)

٥١ الجبهة الإسلامية القومية (٣)

٣ الحزب الشيوعي السوداني (٧)

٨ الحزب القومي السوداني (٥)

٤ مستقلون (٦)

٢٦ الأحزاب الجنوبية (٤)

هذه النتيجة تعني أن حزباً واحداً لا يستطيع تكوين حكومة، وأن باب المناورة بين الأحزاب فتح على مصراعيه. فكانت أول مناورة قام بها الاتحادي الديمقراطي والجبهة، فوقعا على اتفاق سري للتعاون بينهما، والوعد ألا يدخل أحدهما في حكومة إلا إذا دخل الآخر[1]، وكان معلوماً أن حزب الأمة لن يستطيع تكوين حكومة مع الأحزاب الصغيرة الأخرى لأن تلك الأحزاب غير متجانسة.

إن اتفاق الاتحادي والجبهة يعيق حزب الأمة من تكوين حكومته بدونهما، وكذلك لن يسمح لهما بتكوين حكومة بدون حزب الأمة. على ضوء تلك النتائج غير الحاسمة دخلت الأحزاب مع بعضها في مفاوضات حيث طرح رئيس حزب الأمة في اجتماع هيئته البرلمانية ومكتبه السياسي فكرة تكوين حكومة قومية تشمل الاتحادي الديمقراطي، والجبهة الإسلامية، والأحزاب الصغيرة، لأن المرحلة القادمة تحتاج لوحدة الكلمة واتفاق القول لاجتيازها بسلام، ولكن اجتماع حزب الأمة رفض هذا الرأي واختار بدلاً عن ذلك السعي لإقامة حكومة مع الاتحادي الديمقراطي وبعض الأحزاب الصغيرة.

حكومة الوحدة الوطنية (مايو١٩٨٦- مايو ١٩٨٨م)

دخل حزب الأمة بقرار من أجهزته في تفاوض مع الاتحادي الديمقراطي والأحزاب الأخرى وهي: سابكو، التجمع السياسي لجنوب السودان (جناح ألدو) الحزب الفيدرالي؛ فاتفقت هذه الأحزاب على تكوين حكومة الوحدة الوطنية[2].

تم توزيع المناصب الدستورية بين الأحزاب المؤتلفة، فانتخب مجلس رأس الدولة الخماسي[3]، إضافة إلى انتخاب رئيس الجمعية التأسيسية، وتم انتخابي

(١) كان من بنود ذلك الاتفاق السري كذلك أنه: لا لإعلان كوكادام، ولا لمحاكمة سدنة مايو، ولا لإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية.

(٢) استمرت هذه الحكومة منذ يوم ٦ مايو ١٩٨٦م وحتى يوم ١٥ مايو ١٩٨٨م، وإن كان جرى تعديل وزاري بنفس الائتلاف في ٣ يونيو ١٩٨٧م.

(٣) كان المجلس برئاسة السيد أحمد الميرغني وعضوية كل من: السيد إدريس عبد الله البنا، دكتور علي حسن تاج الدين، السيد محمد الحسن عبد الله يس، والدكتور باسفيكو لادو لوليك.

رئيساً للوزراء، وعينتُ أعضاء الحكومة بالتشاور مع رؤساء الأحزاب

وشرعت الحكومة الجديدة في السادس من شهر مايو ١٩٨٦م تمارس مسؤولياتها بعد استلام السلطة من رجال الفترة الانتقالية.

واصلت الحكومة عملها في العام الأول دون حدوث مشكلة ذات بال، ولكن في يونيو ١٩٨٧م وقعت مشكلة هامة وهي أن السيد محمد الحسن عبد الله يس أخلى مقعده في مجلس رأس الدولة بالاستقالة، وكان على حزبه (الاتحادي الديمقراطي) أن يختار خلفاً له. وفي غيبتي حيث كنتُ في رحلة خارج الوطن وكذلك غيبة السيد **محمد عثمان الميرغني**، اجتمعت الهيئة البرلمانية والمكتب السياسي للاتحادي الديمقراطي واختاروا د. **أحمد السيد حمد**[٢] خلفاً للسيد **محمد الحسن عبد الله يس**[٣] في مقعد رأس الدولة الشاغر. واجتمعت أجهزة حزب الأمة

(١) ضمت الحكومة ١٩ وزيراً بمن فيهم رئيس الوزراء هم السادة: الشريف زين العابدين الهندي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، عمر نور الدائم وزير الزراعة والموارد الطبيعية، سيد أحمد الحسين وزير الداخلية، آدم موسى مادبو وزير الطاقة والتعدين، صلاح عبد السلام الخليفة وزير شئون الرئاسة، بكري أحمد عديل وزير التربية والتعليم، بشير عمر فضل الله وزير المالية والتخطيط، جيشوا دي وال وزير الحكومة المحلية، حسين سليمان أبو صالح وزير الصحة، مبارك عبد الله الفاضل وزير الصناعة، محمد يوسف أبو حريرة وزير التجارة والتموين، إسماعيل أبكر وزير الثروة الحيوانية، سرافينو واني وزير النقل والمواصلات، عبد المحمود الحاج صالح وزير العدل والنائب العام، محمد طاهر جيلاني وزير الأشغال والإسكان والمرافق العامة، والتركوني جوك وزير الخدمة العامة، محمد توفيق وزير الثقافة والإعلام، ومحمد أحمد ياجي وزير السلام وشئون المؤتمر الدستوري.

(٢) أحمد السيد حمد، الدكتور، قطب الختمية والحزب الاتحادي الديمقراطي و(القيادي بحزب الشعب الديمقراطي أثناء انشقاق الحزب) شارك في مفاوضات ثورة أكتوبر كمندوب لحزب الشعب الديمقراطي، وكان وزيراً في حكومات أكتوبر الانتقالية الأولى والثالثة عن حزب الشعب، وكان وزيراً في الحكومات الائتلافية في الديمقراطية الثانية (١٩٦٧- ١٩٦٨) و(١٩٦٨-٦٩) عن الحزب الاتحادي الديمقراطي. كما كان وزيراً للمواصلات في حكومة مايو السادسة عشرة (١٩٧٩م- نوفمبر ١٩٨١م) كما عين مستشاراً للنميري.

(٣) محمد الحسن عبد الله يس (ت ٢٠١٥م) السيد، قطب الحزب الوطني الاتحادي ثم الاتحادي الديمقراطي، تقلد منصب عضو مجلس رأس الدولة عن الحزب الاتحادي الديمقراطي المؤتلف مع حزب الأمة في مايو ١٩٨٦، واستقال في يوليو ١٩٨٧م.

وقررت رفض د. أحمد السيد حمد للأسباب الآتية:

١. أنه كان سادناً ومستشاراً لجعفر نميري.

٢. أنه يناصب حزب الأمة العداء.

فطلب حزب الأمة من الاتحادي الديمقراطي ترشيح شخص آخر، ولكن الاتحادي الديمقراطي قرر التمسك بمرشحه، وعزل أي مرشح آخر من الحزب يقدم نفسه. عندئذٍ قرر حزب الأمة أن يرشح شخصاً مستقلا للمنصب، فأرسل لثلاثة أشخاص ليختار منهم واحداً إذا وافقوا وهم:

١. **د. الجزولي دفع الله.**

٢. **السيد محمد يوسف مضوي.**

٣. **السيد ميرغني النصري**[1].

فاعتذر كل من الأول والثاني لأسباب أبدوها ووافق الثالث، وعندما فتح باب الترشيح في الجمعية رشح الاتحادي الديمقراطي د. أحمد السيد حمد، ورشح حزب الأمة **السيد ميرغني النصري** ففاز بالمقعد.

وكان الاتحادي الديمقراطي بعد أن قفل الطريق أمام أي حل وسط في أمر المرشح قد قرر أن رفض حزب الأمة لمرشحه معناه فض الائتلاف.

هكذا نشأت أزمة من لا شيء، فتعرض الإئتلاف الحاكم لهزة كادت تطيح بالعلاقات لولا أن احتوتها حكمة القيادتين.

لقد كان متعارفاً ألا يقدم أحد على ترشيح أي شخص لمناصب الدستورية ما

(١) ميرغني النصري (١٩٢٧-٥ أكتوبر ٢٠١٠م) ولد برفاعة، من مؤسسي حركة التحرير الإسلامي مع بابكر كرار التي تحولت إلى الحزب الاشتراكي الإسلامي ثم الجماعة الإسلامية في الفترة (١٩٤٩-١٩٥٤م). تولي منصب نقيب المحامين السودانيين لأكثر من دورة، ووزير عدل في الحكومة الانتقالية (ابريل ١٩٨٥ - ابريل ١٩٨٦م) وعضو مجلس رأس الدولة (١٩٨٧-١٩٨٩م).

لم يجر التفاهم حول اسمه. فكان ينبغي أن يتفاهم على الاسم قبل أن تقرر أجهزة الحزب الاتحادي الديمقراطي بشأنه، ذلك لأننا إذا وجهنا قرارات متعارضة من أجهزة لها حق اتخاذ القرار سنجد أنفسنا أمام أزمة لا حل لها.

المشكلة الثانية طرأت أثناء حكم تلك الحكومة الأولى وهي مشكل الدكتور **محمد يوسف أبوحريرة**[1].

د.أبوحريرة أستاذ بجامعة الخرطوم، لم يسبق له لعب أي دور في ثورة أكتوبر ولا في ثورة رجب. وليس له تاريخ في الحزب الاتحادي الديمقراطي. جاء إلى السلطة في محاولة عجلى لوصول إلى الزعامة. فاختير وزيراً للتجارة، وكانت له آراء جد متطرفة للتعامل مع التجارة، انعكست سلباً على الوضع التجاري والاقتصادي في البلاد. هذه الآراء لا تمثل رأي حزبه ولا التفكير المعتدل الذي تنتهجه الحكومة.

وكان هناك مجلس وزراء القطاع الإقتصادي، وهو أحد أعضاءه يناقش المسائل الهامة المتعلقة بالاقتصاد والتجارة. وقد بحث المجلس في فبراير ١٩٨٧م إجراءات متعلقة بتسهيل استيراد بعض الضروريات والمدخلات الصناعية على أساس نظام الإستيراد بالموارد الذاتية. واشترك هو في النقاش برأي لم يأخذ به المجلس بعد تداول الآراء، متخذاً قراراً لإجراء تلك التسهيلات. وفجأة انتصب أبوحريرة واقفاً واستأذن مني كرئيس للجلسة ليخرج، فكان الظن أنه سيخرج لأمرٍ ما ثم يعود ولكنه وقف في الباب وقال إنني لن أنفذ شيئا مما تقرر هنا!!

نقلتُ هذا المشهد لزعيم الاتحادي الديمقراطي وطلبتُ منه أن يراجعه لينضبط، وفي جلسة لاحقة لمجلس الوزراء اتهم السيد **مبارك الفاضل**[2] اتهامات

(١) محمد يوسف أبو حريرة (ت مارس ٢٠١٣م) الدكتور، سياسي واستاذ جامعي بكلية القانون جامعة الخرطوم. من بادية البطاحين أولاد أبو حريرة. تقلد منصب وزير التجارة في حكومة الوحدة الوطنية (مايو ١٩٨٦م-يونيو ١٩٨٧م).

(٢) مبارك عبد الله الفاضل المهدي (ولد ١٩٥٠م)، السيد، سياسي وقيادي بحزب الأمة القومي سابقاً، تقلد العديد من المناصب الوزارية إبان الديمقراطية الثالثة: الصناعة، والاقتصاد والتجارة،

حول تسويق الصمغ العربي بسبب خطة وضعها مبارك كوزير للصناعة تقضي بتصدير الصمغ العربي مصنعاً بدلاً عن تصديره خاماً. فقبل السيد مبارك التحدي وطالب بلجنة تحقيق. فسحب د.أبوحريرة كلامه (أنظر أضابير مضابط مجلس الوزراء).

ثم ذهب الدكتور أبوحريرة في لجنة وزارية بصحبة وزراء من حزبه وحزب الأمة وآخرين كلجنة لاتخاذ إجراءات حاسمة لتفريغ الميناء، وهناك تعرضوا كلجنة لكل المشاكل واتخذوا بشأنها قرارات. ولكنه لدى عودته اتهم زملاءه مناقضاً لما قرره معهم، وتولى ليصرح باتهاماته إلى الصحف. ثم كتب لي يطالب بالتحقيق في التهم. والتقيت به وعاتبته على تصريحه قبل وصول خطابه إلى وإلا فما جدوى (سري جداً) التي زين بها صدر خطابه، وأخبرته إن لم يبادر بالاعتذار فإنني سوف أتصرف. فرد أبوحريرة قائلاً بأنه سيعتذر ولكن ليس علناً.

ومما أرقني كثيراً كرئيس للوزراء في تلك الحكومة أن الرجل الثاني فيها **الشريف زين العابدين الهندي**[1] يؤدي أداء ضعيفاً، فهو غائب عن ٧٠٪ من جلسات مجلس الوزراء وغير مواظب على العمل في وزارته (وزارة الخارجية)، وهي وزارة حساسة باعتبارها إحدي وزارات السيادة وتحتاج إلى قيادة نشطة تفجر طاقاتها لتجعلها تمور كخلية نحل.

وآخرها وزارة الداخلية. خرج سراً بعد انقلاب (الإنقاذ) وقاد المعارضة من الخارج، عاد ضمن قيادات الحزب في أبريل ٢٠٠٠م ورأس التفاوض مع النظام حيث انشق في ٢٠٠٢م وأسس حزب (الأمة الإصلاح والتجديد) وانخرط في النظام وصار مساعداً لرئيس الجمهورية منذ (٢٠٠٢) وحتى إعفائه في ٢٠٠٤، عاد بعدها للمعارضة.

(١) زين العابدين يوسف محمد الأمين يوسف بن أحمد بن زين العابدين بن حمد بن آدم بن محمد الشهير بالهندي، (١٩٣٠-٢٠٠٦م) الشريف، السياسي والشاعر والأديب المرموق، كان إبان الديمقراطية الثالثة الأمين العام للحزب الاتحادي الديمقراطي برئاسة السيد محمد عثمان الميرغني، وتقلد منصب وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء (١٩٨٦-١٩٨٧م)، عارض حكومة (الإنقاذ) ثم قاد في ٢٠٠٤م مبادرة لحوار الشامل وعلى إثر ذلك عاد وشارك حزبه (الاتحادي الديمقراطي) برئاسته في النظام.

السيد الشريف زين العابدين رجل حلو المعشر، حسن المعاملة مؤدب وفصيح اللهجة ولا يمكن لأحد أن يبغضه ولكنه مع كل هذه الصفات المميزة غير راغب حقيقة في العمل السياسي والإداري، وقد دفعه إلى هذا الدور خلافة أخيه (المرحوم) **الشريف حسين الهندي**[1]، ولكن هذه المسائل لا تورث. فالمرحوم الهندي سياسي حتى النخاع وزين العابدين أديب نعم، أما سياسي فلا، والنتيجة أنه ترك فراغاً في دوره الوزاري والقيادي كقائد للفريق الاتحادي في الحكومة، وكقائد ثان لحزبه في البلاد.

ومهما شكوت إلى زعامة الحزب الاتحادي الديمقراطي إلا أني لم أجد سبيلاً للترشيد، ونسبة لأن الشخصيات موضوع الشكوى قيادية فلم أجد بداً من إجراء تعديل وزراي أساسي ليستقيم الأمر بعد ذلك. وقد جرى التعديل في ٣ يونيو ١٩٨٧م[2].

ولئن تحدثتُ عن عدم حماسة الشريف زين العابدين السياسية والإدارية، وفي آراء د. أبو حريرة الاقتصادية، إلا أنني لم أشك قط في وطنية الرجلين ولا في حسن العلاقة الشخصية بين ثلاثتنا، فلم يخيب دكتور أبوحريرة حسن ظني في وطنيته.

(١) الحسين يوسف محمد الأمين يوسف بن أحمد بن زين العابدين بن حمد بن آدم بن محمد الشهير بالهندي، (١٩٢٤م-٩ يناير ١٩٨٢م)، الشريف، السياسي المرموق، كان استقلالياً في مطلع شبابه، انضم للحزب الوطني الاتحادي في ١٩٥٦م، تقلد عدداً من الحقائب الوزارية في فترة الديمقراطية الثانية (١٩٦٥-١٩٦٩م) عن الوطني الاتحادي ثم الاتحادي الديمقراطي، شارك في قيادة مقاومة الطغيان المايوي وأسس مع حزب الأمة والأخوان المسلمون الجبهة الوطنية التي نظمت انتفاضة ٢ يوليو ١٩٧٦م.

(٢) استمرت الحكومة بعد التعديل حتى ١٥ مايو ١٩٨٨م. في هذا التعديل الوزاري خرج ثمانية وزراء من تشكيلة الحكومة هم السادة: زين العابدين الهندي، محمد يوسف أبو حريرة، جشوا دي وال، إسماعيل أبكر، سرافينو واني، والتر كوني جوك، محمد أحمد ياجي، وحسين أبو صالح، ودخل سبعة هم السادة والسيدة: رد شول جوك وزير الحكومة المحلية، إبراهيم يوسف عبد الجليل وزير التجارة والتموين، مأمون سنادة وزير الثقافة والإعلام، محمود بشير جماع وزير الري، لورنس مودي تومبي وزير العمل والتأمينات الاجتماعية، رشيدة إبراهيم عبد الكريم وزيرة الرعاية والشئون الاجتماعية، حسن محمد مصطفى وزير الشباب والرياضة.

عندما ذهب ليقاضي جريدة السياسة، وعندما تغيرت ظروف البلاد لم يشأ أن يجعل المحاكمة منبراً لتراشق رجالات العهد الديمقراطي وكنتُ قد دعيت للإدلاء بشهادة دفاع لصالح د. خالد فرح صاحب جريدة السياسة وذلك دون علمه السابق بأنني سأدلي بمثل هذه الشهادة، وقبل أن أشرع في الإدلاء بشهادتي تقدم د. أبوحريرة بكل الوعي والشهامة ليسحب البلاغ.

حكومة الوفاق الوطني (مايو ١٩٨٨م- مارس ١٩٨٩م)

استمر الأمر مستقراً بعد التعديل الوزاري لمدة، ثم اتضح أن بعض العناصر من أعضاء الاتحادي الديمقراطي التي سبق أن أعفيت من الحكومة لا تلتزم فيما تقول بتأييد الحكومة، حتى بدا كأن جزءاً من الاتحادي الديمقراطي في الحكومة وجزءاً آخر في المعارضة. وكانت معارضة هؤلاء موجهة ضد الحكومة حيناً وموجهة ضد زعامة الاتحادي الديمقراطي أحياناً. والنتيجة أن هذا السلوك انعكس سلبا على موقف الحكومة.

كانت البلاد محتاجة لتوسيع قاعدة الحكم لمواجهة القضايا القومية، وهذا السلوك من بعض العناصر الاتحادية يضيق قاعدة الحكم في هذا المناخ فتحت حواراً مع قيادة الجبهة الإسلامية القومية، فوجدت منهم تجاوباً. ثم طرحت الأمر على أجهزة حزب الأمة فكان موقفها إيجابيا إذ عدلت عن موقفها السابق.

وبلغ الأمر بالتيار الإتحادي المعارض أن نظم مسيرة موكب للاحتجاج على بعض الأوضاع في إقليم دارفور مع أن الحكومة منعت تسيير المواكب ما لم يوقف إطلاق النار في الحرب الأهلية.

عندئذٍ خاطبتُ الجمعية التأسيسية ببيان دعوت فيه للوفاق الوطني الذي يشمل الجميع، وحددت المبادئ التي يقوم عليها هذا الوفاق.

ولما سمعت الكتل البرلمانية المختلفة هذا البيان تحركت بانفعال لمعارضته، لعلها قدرت أنها إذا لم تدخل في تشاور حول الأمر قبل إعلانه فإنها حتما تعارضه. وبينما الكتل المختلفة تستعد للمعارضة جرى تداول على نطاق قومي حول البيان

حيث تولى د.علي حسن تاج الدين[1] دعوة جميع القوى السياسية في القصر لمناقشة فكرة الوفاق الوطني. وعبر شهر من الزمان تداول الحاضرون الأمر واتفقوا على ميثاق الوفاق، كان ميثاق الوفاق شبيها جدا بالبيان الذي ألقيته فيما سبق، ولكن الكتل التي كانت مستعدة لمعارضته لأنها لم تشترك في مناقشته قررت تأييد البيان الثاني الذي اشتركت في مناقشته. المشاركة إذن هي كلمة سحرية لا يجوز إغفالها، وأحياناً يتحرك الناس مع أو ضد الأمر لا لأسباب موضوعية فقط، بل ربما تحركوا لأسباب ذاتية.

كانت مناقشات القصر مثمرة جداً أثمرت ميثاق الوفاق ونقاشاً ثرياً جداً للمشاكل بين الشمال والجنوب ومشاكل التوفيق بين الإلتزام الإسلامي والوحدة الوطنية.

وفي ١٥ مايو ١٩٨٨م تم تكوين حكومة الوفاق الوطني، مكونة من أحزاب:

أ. الأمة.

ب. الاتحادي الديمقراطي.

ج. الجبهة الإسلامية القومية.

د. الحزب القومي السوداني.

ه. التجمع السياسي لجنوب السودان (جناح ألدو).

و. سابكو.

ز. الحزب الفيدرالي.

وأسندت فيها حقيبة الدفاع لشخص مستقل الفريق (م)عبد الماجد حامد

(١) علي حسن تاج الدين، الدكتور، من قيادات حزب الأمة القومي، وحفيد السلطان تاج الدين سلطان المسالية، كان عضواً بمجلس رأس الدولة (١٩٨٦-١٩٨٩م)، كما تقلد منصب الأمين العام المكلف لحزب الأمة بعد حل الأمانة الخماسية (١٩٨٨-١٩٨٩)، حالياً مساعد رئيس حزب الأمة.

خليل[1]. كما أسندت وزارة الداخلية لشخص مستقل الفريق (م) د. عباس أبوشامة[2].

استمرت حكومة الوفاق بصورة سليمة ساعدت على حسم كثير من القضايا، ولكن الاشتراك في حكومة واحدة لم يفلح في تحسين العلاقة بين الاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية. بل ربما بدا لكل منهما أنه ينبغي أن يزحزح الآخر ويحل محله، ومهما حاولتُ من بذل الجهد في احتواء الأمر إلا أن حدة التنافس بين حليفيّ كانت مزعجة.

كنت أتحدث مع الطرفين في كثير من القضايا، ومنها قضية الاتفاق على إطار السلام. كلاهما كان غائباً في كوكادام، ولم يشترك في الإعلان، وفي أغسطس ١٩٨٨م أبلغني الإخوة في الاتحادي لديمقراطي أنهم بدأوا اتصالات بالحركة الشعبية للتوصل للتفاهم حول السلام. فشجعتهم على ذلك.

وفي أغسطس تزايد الغضب الشعبي على تصرفات الحركة الشعبية فرأينا منع الاتصالات، واستثنيتُ اتصالات الاتحادي الديمقراطي بقرار من مجلس الوزراء، فوافق الآخرون فاستمرت تلك الاتصالات حتى أدت إلى تنظيم اجتماع بين وفد بقيادة زعيم الاتحادي الديمقراطي وآخر بقيادة الدكتور جون قرنق في نوفمبر ١٩٨٨م.

اجتمعتُ وقبيل سفر الوفد الاتحادي إلى السيد محمد عثمان الميرغني، وتم الاتفاق على أسس معينة سجلها السيد محمد الحسن عبدالله يس. ثم تم لقاء أديس

(١) عبد الماجد حامد خليل (ولد ١/ ١/ ١٩٣٥م): أول الدفعة الخامسة من خريجي الكلية الحربية السودانية ١٩٥٥م، أسند النميري إليه منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية زائدا المناصب الرفيعة المصاحبة، ثم أعفاه من مناصبه في ١٩٨١م، تم تعيينه وزيرا للدفاع في حكومة الديمقراطية الثالثة حتى ١٩٨٨م.

(٢) عباس أبو شامة عبدالمحمود، فريق، دكتور، حائز على دكتوراة في علم الإجرام، وزير الداخلية في حكومة الوفاق الوطني (١٩٨٨- ١٩٨٩م)، حالياً رئيس قسم العلوم الشرطية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

أبابا بين الطرفين، وأثمر اتفاقية السلام السودانية في ١٦/ ١١/ ١٩٨٨م. أيد هذه الإتفاقية وتحمس لها الإتحادي الديمقراطي وعناصر سياسية أخرى في السودان من أحزاب الانتفاضة والتجمع النقابي واتحاد العمال وتحمس لها الشارع السياسي السوداني.

أما الجبهة الإسلامية فقد عارضتها واعتبرتها مروقاً على الدين وانحرافاً واستسلاماً.

يدها حزب الأمة من حيث المبدأ، وأصدر بياناً بذلك، ولكن مع تأييدنا لها سعينا إلى سد الفجوة مع حليفنا.

دعوتُ كل من السيد **محمد عثمان الميرغني** والدكتور **حسن الترابي**[١] إلى بمنزل الدكتور علي حسن تاج الدين تحدثتُ فيه عن ضرورة توحيد الجبهة الداخلية تجاه السلام، وناشدتُ فيه زعيمي الاتحادي والجبهة الإسلاميه الإلتقاء في موقف وسط لقبول اتفاق نوفمبر ١٩٨٨م كإطار للسلام على أن تبحث أي تحفظات على بنوده مع الحركة الشعبية في إطار الحكومة.

وقد وافق الإجتماع على اقتراحي بإعلان موافقة الحكومة على اتفاق نوفمبر ١٩٨٨م في مؤتمر صحفي، وذلك بتفويض منهم، وبعث كل من وزير الخارجية د. **أبوصالح**[٢] ووزير الدفاع **عبد الماجد حامد خليل** للاجتماع مع الحركة الشعبيه للتشاور حول التحفظات وتوضيح بنود الاتفاق والاتفاق على ترتيبات تنفيذه.

عقدت كرئيس للوزراء المؤتمر الصحفي، ثم كلفتُ الوزيرين بالسفر للقاء الحركة الشعبية، ولكن الحكومة الأثيوبية طلبت تأجيل زيارتهم إلى حين حضور رئيس وزراء أثيوبيا الذي كان يزمع زيارة السودان في نفس الشهر، وذلك ليطلع

(١) حسن عبد الله دفع الله الترابي (ولد في فبراير ١٩٣٢م) الدكتور، للتعريف الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول.

(٢) حسين سليمان أبو صالح، بروفسر، طبيب جراح مخ وأعصاب، وسياسي قيادي في الحزب الاتحادي الديمقراطي، تقلد العديد من المناصب الوزارية إبان عهد الديمقراطية الثالثة، وكذلك في عهد ديكتاتورية (الإنقاذ).

على برنامج الحكومة السودانية ومساهمتها في السلام في شمال أثيوبيا. ولكن تأجيل سفر الوفد الوزاري انتكس بالوفاق مرة أخرى.

وعملتُ على إنقاذ الموقف وتحقيق إجماع حول اتفاق السلام، وبعد التشاور مع قيادتي الاتحادي والجبهة عرضتُ الأمر على الجمعية موضحاً فيه مزايا اتفاق نوفمبر ١٩٨٨م، والنقاط التي تحتاج إلى توضيح، ثم طلبتُ من الجمعية الموافقة على عقد المؤتمر الدستوري في ٣١ ديسمبر ١٩٨٨م وفق ما نصت عليه الاتفاقيه، وتفويضي لتذليل كل العقبات لعقد المؤتمر الدستوري.

ولكن بعض قيادات الاتحادي وهي سعيدة بالسند الشعبي الذي وجدته الاتفاقية حرصت على وضعي والجميع أمام خيار واحد: تأييد الإتفاقية كما وردت دون أي تعديل، أو معارضتها، لذلك تقدموا بتعديل اقتراحي في الجمعية ينص على الموافقة على الاتفاقية بكامل نصوصها، بدلاً عن تفويضي للتعامل مع الموقف وإجازة الاتفاقية ضمنياً بالموافقة على عقد المؤتمر الدستوري في نهاية ديسمبر حسب نص الاتفاقية.

دارت مناقشات، وعقدت اجتماعات في أروقة الجمعية بين قادة الأحزاب الثلاثة لتوحيد الموقف. وتم الاتفاق فعلاً على أن يسحب الاتحادي الديمقراطي اقتراحه كيما يتم التصويت على اقتراحي، ولكن كانت الهيئة البرلمانية للاتحادي قد عبئت، ولذلك صوتت الجمعية ممكّنة لاقتراحي. وبدا كأن الجمعية قد رفضت الاتفاقية. بيد أن مساعيّ قد تواصلت لتوحيد الكلمة حول تأييد الإتفاقية بين حلفائنا إلى أن توصلنا لصيغة مقبولة في (بيان الصادق المهدي) الذي أيده د. الترابي في اجتماع ٤/ ١/ ١٩٨٩م.

وفي يوم ٢٦/ ١٢/ ١٩٨٨م اتخذت حكومة الوفاق قرارات بشأن زيادة الضرائب. أهمها رفع سعر رطل السكر من ٥٠ قرشاً إلى ثلاثة جنيهات للرطل.

لقد وجدت هذه القرارات معارضة واسعة في الهيئة البرلمانية لحزبي الأمة والاتحادي والنقابات، وتحرك ضدها الشارع السوداني بحجم واسع. وفي يوم ٢٨/ ١٢/ ١٩٨٨م بعد الإجتماع بمجلس الوزراء قررتُ تجميد القرارات،

ودعوت الأحزاب والنقابات والاقتصاديين إلى مؤتمر تداولي لإيجاد بديل.

انسحاب الاتحادي ٢٨ ديسمبر ١٩٨٨م

ولكن التيار الاتحادي الذي آثر عدم المرونة في طرح اتفاقية ١٦/ ١١/ ١٩٨٨م في الجمعية اعتقد أن تحرك النقابات والشارع كفيل باسقاط الحكومة، لذلك ضغط على قيادة الحزب للانسحاب من الحكومة، إذ وصلني هذا القرار حوالى الساعة الثامنة مساء[١]، وقبلها بساعات وصلني خطاب من السيد محمد عثمان يعترض فيه على إعفاء محافظ البحر الأحمر (فقراي) وطالب بإعادة النظر فيه باعتباره مشاركاً في الحكومة.

كان تحليل هؤلاء أن الحكومة لا محالة ساقطة، ولكن استجاب الجميع لدعوة المؤتمر التداولي، حين عين المؤتمر لجنة برئاسة السيد ألدو أجو[٢]، واستعد للبحث عن بدائل للضرائب، مع الإبقاء على زيادات الرواتب والأجور لأن الزيادة إنما قررت لتمويل البنود الآتية:

١. رفع الحد الأدنى للأجور من ٦٠ جنيهاً إلى ٣٠٠ جنيه في الشهر.

٢. إزالة المفارقات في هياكل الخدمة المدنية.

٣. رفع الحد الأدنى للمعاشات.

٤. الإنفاق الأمني الإضافي الذي أوجبته ظروف الطوارئ كاللاجئين و النازحين وإعادة التعمير.

وبعد التداول وافق الجميع بالإجماع على إجراءات إيرادية بديلة، واتفق على

(١) كان ذلك في ٢٨ ديسمبر ١٩٨٨م.

(٢) ألدو أجو دينق، السيد، سياسي جنوبي شغل منصب نائب رئيس الوزراء في حكومة الوفاق الوطني (بعد مغادرة الحزب الاتحادي الديمقراطي) وعدة حقائب وزارية في حكومات الديمقراطية الثالثة. لاحقاً التحق بالحركة الشعبية لتحرير السودان، ثم لحزب المؤتمر الوطني، يعيش وأسرته في بريطانيا، وبعد انفصال الجنوب في ٢٠١١م عاد للجنوب وشارك في وضع دستور البلاد الجديد.

تجميد سعر رطل السكر بـ (١٢٥) قرشاً.

ربما كان الاتحادي الديمقراطي يناور بانسحابه من الحكومة، ولكني رأيتُ أن أقبل الانسحاب لأنه جاء في وقت ضعف، كان ينبغي أن يتجنب الإتحادي الديمقراطي الانسحاب في مثله لا سيما وقد كان الاتفاق حول موضوع اتفاقية السلام قد تم بموجب بياني في يوم ٢٧/ ١٢/ ١٩٨٨م، كما أن الإجراءات المالية التي أعلنت كانت بقرار شارك فيه الاتحادي الديمقراطي...بل إن الجلسة التي قرر فيها رفع سعر رطل السكر إلى ثلاث جنيهات كانت برئاسة د. **حسين سليمان أبوصالح** نائب رئيس الوزراء من الحزب الاتحادي الديمقراطي.

لم يكن انسحاب الحزب الاتحادي من الحكومة صحيحاً، ولم يكن ثمة مبرر حقيقي لذلك، ولكن نتيجة له صارت الجبهة الإسلامية هي الحزب الثاني في الحكومة[1]، وصارت للاتحاديين زعامة المعارضة، ونتيجة لذلك فإن كل القوى الداخلية التي أيدت اتفاقية السلام وقعت ضد الحكومة بصورتها الجديدة. كما أن الإرتياب في موقف الجبهة الإسلاميه بأنها تعمل ضد السلام وتقف مع خيار الحرب وأنها ستسبب فتنة دينية في السودان، انعكس على الحكومة الجديدة في نظر الغرب والشرق والعرب والأفارقة.

(١) في يوم ١/ ٢/ ١٩٨٩م كون رئيس الوزراء لتشكيلة الوزارية الجديدة بعد انسحاب الاتحادي كالآتي: ضمت هذه الحكومة (١٤) وزيراً بجانب السيد الصادق المهدي، واستُحدث فيها منصب آخر لنائب رئيس الوزراء جنوبي، فصار فيها السيد «ألدو اجو دينق» نائباً لرئيس الوزراء ووزير الزراعة، ود. حسن الترابي نائباً لرئيس الوزراء ووزير الخارجية، واختفت معظم الوزارات المستحدثة في الحكومة السابقة، وفيها نفس الأحزاب المشاركة في حكومة الوفاق الأولى ما عدا الاتحادي الديمقراطي. وزراء هذه الحكومة هم إضافة للمذكورين: عبد الماجد حامد خليل وزير الدفاع (استقال لاحقاً)، د. عمر نور لدائم المالية، د. مأمون بيرسف وزارة الصحة، وتاج السر مصطفى النقل والمواصلات، وحافظ الشيخ الزاكي العدل والنائب العام. ومبارك الفاضل، الداخلية، حبيب سرنوب الطاقة والتعدين، عبد الله محمد أحمد، الاقتصاد والتجارة الخارجية، حسن شيخ إدريس الأشغال العامة، د. بشير عمر الثقافة والإعلام وبكري أحمد عديل زعيم الجمعية التأسيسية، جوزيف لاسو الشباب والرياضة.

مذكرة القوات المسلحة

كان وزير الدفاع عبد الماجد حامد خليل يشعر بالآثار السلبية لبروز الجبهة الإسلامية. ويحاول موازنة الموقف بكثرة الحديث عن السلام وضرورته والتزام الحكومة به، فتصدى له بعض وزراء الجبهة الإسلامية في الحكومة وعلى رأسهم د. حسن الترابي وأخذوا عليه تكرار حديثه عن السلام كأنه وزير وزارة السلام بينما هو وزير الدفاع وعليه أن يواصل عمله كذلك ويترك مهمة السلام للآخرين. وتناول إعلام الجبهة (غير المهذب) الخط وفتح تهجماته على وزير الدفاع.

في هذه الفترة وجهتُ انتقادات للقيادة العامة حول الأداء العسكري حيث وعدوا بعقد اجتماع لمناقشتها، بيد أن الإجتماع اتجه نحو العدول عن بحثها وبدلاً عن ذلك بحث المسائل السياسية والخارجية والإمكانات العسكرية.

أدى هذا الإجتماع إلى كتابة مذكرة القوات المسلحة في فبراير ١٩٨٩م، وواضح في عبارات المذكرة أن السيد وزير الدفاع أو أصدقاؤه قد لعبوا دوراً في إعدادها لاسيما عندما ألح وزير الدفاع على قبول استقالته التي كان قد قدمها لي فأرجأتُ إعلانها في الوقت الذي يلح فيه وزير الدفاع على أن تعلن الاستقالة فوراً.

ويلاحظ القراء في سطور هذه المذكرة فحوى مفادها أننا نريد مزيداً من الدعم العسكري، ووجود الجبهة الإسلامية بهذا البروز في السلطة سوف يحول دون ذلك.

كانت خلاصة المذكرة:

أ. ينقص القوات المسلحة السلاح اللازم لمواجهة الحرب التي تخوضها.

ب. تفرق الجبهة الداخلية ينعكس سلباً على المجهود الحربي.

ج. سياسة البلاد الخارجية حالت دون الحصول على الدعم العسكري المطلوب من الخارج.

د. عدم مواكبة الإعلام للمعركة التي تخوضها القوات المسلحة.

ه. التزام القوات بالشرعية الدستورية مع انتظارها لبحث وحسم هذه القضايا في مدة أقصاها أسبوع.

جاءني في منزلي بالملازمين القائد العام ورئيس هيئة الأركان[1] ونوابه، وسلموني المذكرة، وقبل أن أطلع عليها قلت لهم: أرجو ألا يصرفنا تداول هذه الأمور عن ما يدور في جبهة القتال، ووعدت بدراستها والرد عليهم.

وفي اليوم التالي اجتمعت بمجلس رأس الدولة وطلبت منهم أن يخبروا القيادة العامة بأنني سأرد على المذكرة. وعلى القوات المسلحة الإلتزام بالشرعية الدستورية والانضباط وألا تفرط في واجباتها القتالية بينما تبحث هذه الأمور. وكنت مزمعا السفر إلى اليابان في اليوم التالي لحضور مراسم تشييع جثمان **الامبراطور هيروهيتو**، فألغيت سفري ومثّل السودان السيد **إدريس البنا**[2].

وطلبت اجتماعا بالقيادة العامة، وبكل الذين وقّعوا على المذكرة، فوعدوا بتحضير الاجتماع، ولكن عندما ذهبت فعلا وجدت أن الإجتماع حصر في القائد العام ورئيس الأركان ونوابه، وبعض قادة القيادة، ولا أدري لماذا حصروه؟

ربما قدروا أنني أريد معرفة الذين وقعوا على المذكرة لإجراءات تأديبية، أو خشية وقوع مواجهات لا تحمد عقباها. أما أنا فقد كنت أريد لقاءاً وطنياً صريحاً لأعرف ما يريدون، وليعرفوا ما أريد، لأنني كنت أسمع بعض ما يقولون لتنوير الوحدات، وأجده غير صحيح بل أجده موجهاً لنتائج معينة ليس من مصلحة القوات المسلحة ولا من مصلحة البلاد.

كان التنوير للوحدات أشبه بالإيحاء منه بالتنوير. لم أقف كثيراً عند شكل الإجتماع، وقررت تسجيل ما أقول ليستمع إليه الآخرون. كانت خلاصة ردي:

١. نعم إن انشطار الجبهة الداخلية له آثاره السلبية وسأسعى لتوحيدها أكثر.

(١) القائد العام هو الفريق فتحي أحمد علي ورئيس هيئة الأركان مهدي بابو نمر.

(٢) إدريس عبد الله البنا (ولد ١٩٢٧م)، الدكتور، الشاعر والأديب، ينتمي لأسرة البنا الشهيرة بالفن والأدب، نائب رئيس مجلس الدولة (١٩٨٦-١٩٨٩م) عن حزب الأمة القومي.

٢. سياسة البلاد الخارجية الحالية أنقذت البلاد من الإنحياز والمحورية وهما سبب كل مشاكلنا الحالية. ومن يرى عيباً فيها أرجو أن يكون حديثه في أي أمر تعاب؟

٣. نعم نعترف بقصور الإعلام وانحرافات الصحافة وسنعمل على تصويب ذلك.

٤. تحظى القوات المسلحة الآن بثلث الميزانية، وبجزء كبير من الموارد الخارجية يبلغ هذا العام ٤٥٠ مليون دولار، وهذا أقصى حد تستطيعه البلاد، ويمكن متابعة الأمر للتأكد من ذلك إضافة إلى المجهود التعبوي المبذول لبذل المزيد.

٥. حسن أن تلتزم القوات المسلحة بالشرعية والانضباط ولكن تحديد زمن يشبه الإنذار يفتح باب الفعل ورد الفعل فكان الأدعى تجنبه.

أوردنا سابقا بأن الإجتماع المنتظر للقادة العسكريين لبحث أسباب الإخفاق العسكري رغم الموجود من إمكانيات. ولكن انحرف الاجتماع عن المسار المنتظر وانحدر صوب المذكرة التي التقى فيها امتزاج ثلاثة تيارات هي:

١. تيار وزير الدفاع **عبدالماجد حامد خليل** وأصدقائه الذين يلتمسون تغييراً في الحكومة على نحو يبعد الجبهة الإسلامية أو على الأقل يضعف وزنها الحكومي.

٢. تيار القيادة العامة التي تريد الحيلولة دون المساءلة عن الإخفاقات العسكرية وتعليق أسباب الإخفاق على جهة أخرى غيرها.

٣. التيار الإنقلابي الذي يريد استيلاء القوات المسلحة على السلطة.

نقلت وقائع ما دار في الإجتماع المشار إليه إلى مجلس رأس الدولة، واتفقت مع (السيد **ميرغني النصري**)على توجيه الدعوة للأحزاب والنقابات لبحث إشكالية توحيد الجبهة الداخلية.

ودعى السيد مرغني النصري كل القوى السياسية والفئوية، وعلى طول شهر وقعوا البرنامج المرحلي في مارس ١٩٨٩م. فكان هذا إنجازاً رائعاً، ولكن الجبهة الإسلامية لم توقع على البرنامج، بحجة أنه عارٍ من أي إلتزام إسلامي. والحقيقة أنه شمل نصاً مفاده الإسراع لعقد المؤتمر الدستوري، حيث يبحث ويتفق على موضوع الإلتزام الإسلامي، والتوفيق بين الإلتزام الإسلامي والوحدة الوطنية.

وكان من الممكن تضمين نص منفرد في البرنامج عن الإسلام، لولا أن الجبهة الإسلاميه أقنعت نفسها بعدم جدوى الخيار الديمقراطي، وطفقت تبحث عن بديل يناسب مزاج قاعدتها الشبابية التي ألهب حماسها للإسلام الفوري. هكذا عزلت الجبهة نفسها عن الجهد الوطني الذي انتهى إلى البرنامج المرحلي، وابتعدت عن كل محاولة لإيجاد حل في الإطار الديمقراطي، وشدت أنظارها نحو حل خارج ذلكم الإطار، فأخذت تسحب نوابها من الجمعية، وترفع شعارات ثورة المصاحف، وثورة المساجد.. لقد قررت في أخص مجالسها أن الديمقراطية لا تلائمها ولا تخدم أهدافها فلا بد من طريق مختصر بديل.

حكومة الجبهة الوطنية المتحدة- مارس١٩٨٩- يونيو١٩٨٩م

كونت في ٢٥ مارس ١٩٨٩م حكومة ذات قاعدة واسعة ضمت كل الأحزاب في الجمعية بأجنحتها المختلفة عدا الجبهة الإسلامية. كذلك اشتركت في الحكومة الاتحادات النقابية الست. ومثل القوات المسلحة وزير بالتشاور معها هو اللواء(م) مبارك عثمان رحمة. فكانت قاعدة هذه الحكومة في الجمعية ٨٠٪ من النواب. وخارج الجمعية حظيت بأوسع قاعدة شعبية وفئوية تقف مع حكومة في تاريخ السودان الحديث[١].

(١) تكونت حكومة الجبهة الوطنية المتحدة من السادة: سيد أحمد الحسين وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء، د. عمر نور الدائم وزير الحالية، اللواء (م) مبارك عثمان رحمة وزير الدفاع، مبارك الفاضل وزير الداخلية، عثمان عمر الشريف، وزير العدل والنائب العام، صلاح عبد السلام وزير شئون الرئاسة، د. بشير عمر وزير الطاقة، محمود بشير جماع وزير الري والموارد المائية، إبراهيم رضوان وزير الصناعة، ميرغني عبد الرحمن سليمان وزير التجارة والتعاون والتموين، بروفسر

كانت الجبهة مدعوة للمشاركة في هذه الحكومة، ودخولها كان ممكناً نظرياً، ولكن عملياً كانت الجبهة قد انصرفت عن الديمقراطية.

صحيح لقد جاءني القائد العام ورئيس هيئة الأركان بطلبين، فاستمعت لهما: أما أولهما رجاء بإسقاط الجبهة الإسلامية من الحكومة لأن وجودها يعزل بلادنا، وثانيهما أن نستشار فيمن يكون وزيراً للدفاع. وقلت لهما أما الطلب الأول فلا. . إلا إذا عزلت الجبهة نفسها، لأننا نريد توحيد الجبهة الداخلية. أما أثرها السلبي على علاقاتنا الخارجيه فيمكن احتواؤه. وأنا بذلك كفيل. أما الطلب الثاني فنعم. وأرجو أن ترشحوا لي أسماء ترتضونها للمنصب وقد كان.

ختام

في ظل الديمقراطية تغدو خلافات الأحزاب فيما بينها وفي داخلها أمراً عادياً، ومهما كانت الخلافات فإنها احتويت بصورة إيجابية وأثمرت المناقشات أدباً سياسياً ثرياً جداً.

تجنبت الأحزاب الانشقاق، وتجنب البرلمان نخاسة النواب، وتطور تأييد الحكومة في البرلمان من ٧٠٪ في عام ١٩٨٦ إلى ٨٠٪ في عام ١٩٨٩م، وتطور سندها الشعبي والنقابي إلى ما يشبه الإجماع.

بالمقياس الحزبي والبرلماني كانت الديمقراطية الثالثة ناجحة واستطاعت

الشيخ محجوب وزير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي، د. عبد الرحمن أبو الكل وزير الصحة، د. حسين سليمان أبو صالح وزير الثقافة والإعلام، د. إسماعيل أبكر وزير الأشغال والإسكان والمرافق العامة، أبو زيد محمد صالح وزير الخدمة العامة والإصلاح الإداري، جوزيف أوكيلو وزير التنسيق الإقليمي وتخطيط الحكم الأهلي، روبرت باندي وزير الشباب والرياضة، محمد حماد كوة وزير السياحة والفنادق، عكاشة بابكر وزير العمل والتأمينات الاجتماعية، د. أوهاج محمد موسى وزير الرعاية الاجتماعية وشئون الزكاة، جبر الله خمسين فضيلي زعيم الجمعية التأسيسية، ألدو أجو دينق وزير الزراعة والموارد الطبيعية، باولينو زيزي وزير الثروة الحيوانية، أنجلو بيدا رئيس مجلس الجنوب، اللواء (م) فضل الله برمة وزير النقل والمواصلات.

الأحزاب السودانية علاج كل المشكلات التي طرأت بينها. بيد أن المشكلة التي عزلت الجبهة الإسلامية لم يتم علاجها لسببين هما:

- إن الجبهة الإسلاميه تطلعت إلى ما وراء الديمقراطية حيث الانفراد بالسلطة والإسلام الفوري من على أبراج الدبابات كما«بشروا».
- القاعدة الشبابية الجبهوية طربت لأنغام الفورية الإسلامية فانصرفت عن «ترهل» الديمقراطية فلم يعد ممكنا إثناؤها حتى لو حاولت القيادة ذلك.

كان أداء الديمقراطية الثالثة بكل المقاييس ناجحاً، بل إن بعض أهم قضايا الفكر السياسي وجدت حلاً:

أ. زالت حدة الصدام بين الشيوعية السودانية والفكر السياسي السوداني، وبعض أفكار الشيوعية تم استيعابها قرمياً. وبعض التوجهات القومية تم استيعابها في الحزب الشيوعي.

ب. اختفى مطلب الانفصال عن مشكل جنوب السودان وانطوى الخوف من الإكراه الحضاري، وصار الأمر برمته بحثاً عن سودان عادل بين جميع أبنائه.

ج. وجدت قضية التناقض بين الإلتزام الإسلامي والوحدة الوطنية أو التناقض بين الإسلام والسلام صيغة وفاقية على يد لجنة الوفاق الوطني، وسيكون اجتهادها هذا أساسا لمداولات المؤتمر القومي الدستوري.

الحقيقة كان الأداء السياسي والبرلماني ناجحاً، وكانت التيارات الفكرية الأساسية تتجه نحو التقارب والوفاق، وأي قراءة موضوعية للأحداث تثبت بجلاء هذه الحقيقة.